شَرْحُ مَسْأَلَةِ الْكُحْلِ مِنَ الْكَافِيَةِ

لِلْجَارَبَرْدِي فَخْرِ الدّين أَحْمد بن الْحَسَن المتوفى سنة(٧٤٦هـ)

دراسة وتحقيق

أ.د / خالد عبده الشربيني حسنين سماحة

أستاذ اللغويات المساعد

كلية اللغة العربية فرع جامعة الأزهر بالمنوفية

١٤٤٢هـ = ٢٠٢٠م

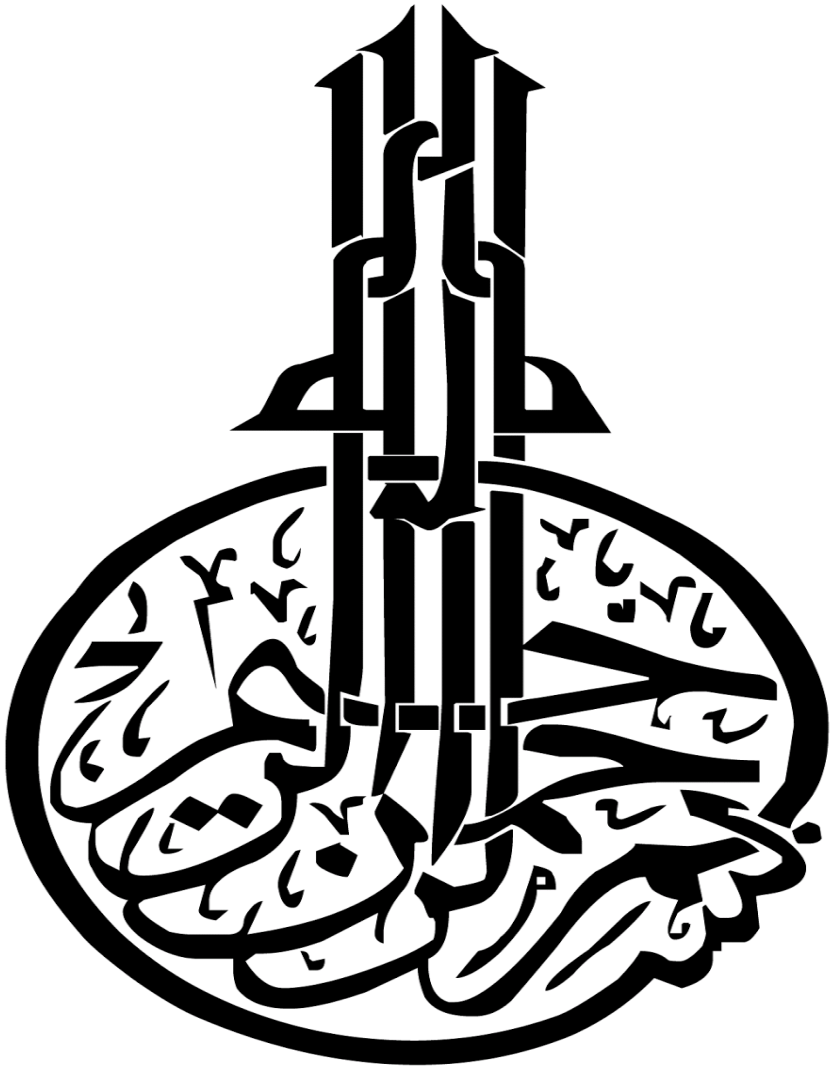

شَرْحُ مَسْأَلَةِ الْكُحْلِ مِنَ الْكَافِيَةِ لِلْجَارَبَرْدِي فَخْرِ الدِّين أَحْمد بن الْحَسن المتوفى سنة(٧٤٦هـ)

خالد عبده الشربيني حسنين سماحة

أستاذ اللغويات المساعد- كلية اللغة العربية فرع جامعة الأزهر بالمنوفية

الايميل:

khaled smaha@yhoo.com

الملخص

تناول البحث مسألة رفع أفعل التفضيل للاسم الظاهر، وقد اصطلح علي تلقيب هذه الظاهرة بمسألة الكحل، أخذا من مثال سيبويه لها بقوله: ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، من خلال تحقيق ودراسة أول تأليف مستقل لهذه المسألة، يحل مشكلها، ويفتح مستغلقها، وهو شرح مسألة الكحل من الكافية لأحمد بن الحسن الجَارَبَردي(٧٤٦هـ)، وقد تناولها من خلال نص ابن الحاجب في الكافية المتعلق بهذه المسألة، حيث قام بشرح نص ابن الحاجب، وأضاف إليه ما يتعلق بها من مصنفاته الأخرى، ومن مصنفات غيره، فأبان عن علة منع رفع اسم التفضل الاسم الظاهر، ولماذا عمل مع وجود شروط مخصوصة؟ وقد سبق النص المحقق دراسة ذاتية ومنهجية للرسالة ومؤلفها.

الكلمات المفتاحية : التفضيل – المصنفات – الكحل

Explanation of the question of kohl from al-kaffiyyah al-jarardi, Fakhr al-Din Ahmad ibn al-Hasan, who died in the year 746 AH(

Khaled Abdo Al-Sherbini Hassanein Samaha
Assistant Professor of Linguistics - Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University Branch, Menoufia
Email: khaled smaha@yhoo.com

Abstract

The study dealt with the issue of raising the most effective preference for the apparent name, which is what I used to call the issue of kohl, taking from an example Siboyh to it by saying: I have never seen a man better in his eye of kohl than in Ain Zaid, through the investigation and study of the first independent composition of this issue, solve its problem, and open Al-Msttghiha, which is the explanation of the issue of Al-Kohl from Al-Kafiyyah by Ahmad ibn Al-Hasan Al-Harberdi (746 AH). About the reason for preventing the lifting of the name of the preferred name, the apparent name, and why did it work with specific conditions? The verified text was preceded by a systematic and self-study of the message and its author.

Key words : Preference - Classifiers - Kohl

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمين علىٰ النبي المصطفىٰ، سيدنا محمد، وعلىٰ آله وأصحابه الأطهار الأخيار، ومن اهتدىٰ بهديهم واقتدىٰ أثرهم إلىٰ يوم الدين .

أما بعد

فإن من مسائل النحو المشكلة التي عنىٰ بها النحويون مسألة رفع اسم التفضيل الاسم الظاهر، نظرا لضعف عمله مقارنة بباقي المشتقات، ولما كان رفع الاسم الظاهر يحتاج إلىٰ عامل قوي، لم يجز النحويون أن يعمل اسم التفضيل هذا العمل إلا إذا توافرت فيه شروط مخصوصة، تقوي شبهه بالفعل حتىٰ يتمكن من رفع الاسم الظاهر.

وقد اشتهرت هذه المسألة بين النحويين بـ (مسألة الكحل) حيث مثّل لها سِيبَويهِ[1] في كتابه بقولهم: مَا رَأَيْتُ رَجُلا أَحْسنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٌ[2]، قال ابن الصَّائغ[3] :" ومسألة الكحل لُقّبتْ بذلك؛ لأن سِيبويهِ مثلها بـ **مَا رَأَيْتُ رَجُلا أَحْسنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٌ**."[4] ويعد أول من لقبها

---

(١) هو إمام النحويين أبوبشر عمرو بن عثمان بن قنبر، وسيبويه لقبه، ومعناه بالفارسية: رائحة التفاح. توفىٰ شابا سنة ١٨٠هـ . انظر: بغية الوعاة٢/ ٢٢٩، والأعلام ٥/ ٨١.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣١ (مكتبة الخانجي. الطبعة الثالثة ١٩٨٨م)

(٣) هو محمد بن عبد الرحمن بن علي، شمس الدين، الحنفي الزمردي، ابن الصائغ، من مؤلفاته: التذكرة في النحو، والمرقاة في إعراب لا إله إلا الله، والوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر. توفىٰ سنة ٧٧٦هـ. انظر: بغية الوعاة١/ ١٥٥، والأعلام ٦/ ١٩٢.

(٤) الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر نقلا عن الأشباه والنظائر٨/ ١٣٨ .

بذلك هو ابن بَابْشَاذ[1] في شرحه علىٰ المُقَدّمة المُحْسِبة حيث قال:" وكذلك المسألة الأخرىٰ " **مَا مِنْ أيامٍ أحبُّ إلىٰ اللهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الحِجّة**"[2] الكلام عليها كالكلام علىٰ مسألة الكحل." [3]

وقد تناول النحويون هذه المسألة في أثناء حديثهم عن اسم التفضيل، واتسمت عباراتهم في توضيحها وبيانها بالغموض والانغلاق، بالإضافة إلىٰ أنه لم يشف الغلة ولم يرو الظمأ، وهذا ما دعا السُّهَيْلي[4] إلىٰ الاعتراف بأن هذه المسألة ما زالت عذراء لم تفترعها أيدىٰ النحويين بعد، وعبارة من تناولها سواء كان متقدما أو متأخرا لم تكن شافية، حيث قال عنها:" وهي مسألة عذراء لم تفترعها أيدي النحاة بعد، ولم يشف منها متقدم منهم، ولا متأخر ممن رأينا كلامه فيها." [5]

---

(١) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ المصري، من مصنفاته: المقدمة المحسبة وشرحها، وشرح الجمل. توفىٰ سنة ٤٦٩هـ. انظر: الأعلام ٣/ ٢٢٠.

(٢) الحديث بهذا اللفظ موافق لرواية سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٢ ، والسيوطي في عقود الزبرجد علىٰ مسند الإمام أحمد ص٢/ ٢٣، بينما هو في مسند أحمد طبعة الرسالة "ما من أيام أحب إلىٰ الله العمل فيهن من هذه الأيام..." حديث رقم (٦٥٠٥).

(٣) شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤٠٠ . المطبعة العصرية. الطبعة الأولىٰ

(٤) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخَثْعَمِي السهيلي. من مصنفاته: الروض الأنف في السيرة، ونتائج الفكر في النحو.توفىٰ سنة ٥٨١هـ. انظر: بغية الوعاة٢/ ٨١، والأعلام ٣/ ٣١٣

(٥)الروض الأنف في شرح السيرة النبوية٣/ ٢٦٦ (دار إحياء التراث. الطبعة الأولىٰ ٢٠٠٠م)

وكان ممن أجاب هذه الدعوة وأفرد هذه المسألة بتأليف مستقل يكشف غموضها ويزيل إبهامها ويفتح مستغلقها، أحمد بن الحسن الجَارَبَرْدِي، من خلال شرحه لكلام ابن الحَاجِب[1] عنها في كافيته، وقد سُمّيْت هذه الرسالة بـ: شَرْح مَسْألَةِ الكُحْلِ مِنَ الكَافِية، وقد يسر الله لي العثور علىٰ نسخة من هذه الرسالة، فعقدت العزم علىٰ تحقيقها ودراستها، وترجع أهمية هذه الرسالة إلىٰ أنها أول تأليف مستقل لهذه المسألة، ثم توالت بعدها المصنفات، كما تُظهر أن تلقيب هذه المسألة بالكحل كان متداولا في النصف الأول من القرن الثامن الهجري، يضاف إلىٰ هذا أن مُؤَلِّف هذه الرسالة من كبار العلماء المحققين، ممن عرفوا بدقة الفهم، وكمال التحقيق، وحسن التقسيم والتعليل، وهذا ما يجعل تحقيق هذه الرسالة وإزالة ستائر الإهمال والنسيان عنها إضافة ثَرَّة للمكتبة العربية.

هذا وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون علىٰ قسمين تسبقهما مقدمة وتقفوهما خاتمة وفهارس الفنية، أما القسم الأول فهو قسم الدراسة وقد اشتمل علىٰ مبحثين:

المبحث الأول(الجَارَبَرْدِي حياته وآثاره) تحدثت فيه عن: اسمه ونسبه، لقبه وكنيته، مولده ونشأته ورحلته، شيوخه وتلامذته، صفاته وثناء العلماء عليه، مصنفاته، وفاته.

---

(١) هو جمال الدين أبوعمر عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس المالكي، منكبار علماء العربية، له مصنفات كثيرة. توفىٰ سنة ٦٤٦ هـ . انظر: بغية الوعاة ٢/ ١٣٤، والأعلام٤/ ٢١١.

المبحث الثاني:(شرح مسألة الكحل من الكافية دراسة منهجية) وقد اشتمل علىٰ (عنوان الرسالة، توثيق نسبة الرسالة للجاربردي، سبب التأليف، موضوع الرسالة، منهج الجاربردي في رسالته). وأما القسم الثاني فهوقسم التحقيق وقد اشتمل علىٰ(وصف المخطوطة،منهج التحقيق، صورمن المخطوطة، النص المحقق)

وقد التزمت الأمانة في ضبط النص وتحريره من التصحيف والتحريف ليكون أقرب إلىٰ الصورة التي أرادها المؤلف، فإن أكن وفقت فذلك الفضل من الله، وإن كانت الأخرىٰ فحسبي أني اجتهدت ولم أدخر وسعا في تحقيق ما إليه قصدت، وألتمس من القارئ الكريم أن يغفر لي الهفوات، وأن يسد ما يجده من ثغرات، فالخطأ والنسيان من طبيعة بني الإنسان.

وختاما أسأل الله العلي القدير أن يجعل هذا العمل خالصا لوجه الكريم، وأن يجعله ذخرا لي يوم الدين يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتىٰ الله بقلب سليم، وأصلي وأسلم علىٰ الهادي البشير وعلىٰ أله، وأصحابه أجمعين، ومن اهتدىٰ بهديه إلىٰ يوم الدين.

المحقق

أ.د خالد عبده الشربيني سماحة

المبحث الأول: الجَارَبَرْدِي حياته وآثاره

أولا: اسمه ونسبه[1]

هو أحمد بن الحسن بن يوسف، الجاربردي، التِّبْرِيزِي، الشافعي، الأصولي، النحوي، المفسر. هكذا ذكره معظم من ترجم له، وانفرد الخُوانْساري الأَصْبَهانيّ[2] بزيادة اسم قبل اسم أبيه وهو: ابن الإمام السعيد حسن، وهذا يحتمل أمرين: أحدهما أن يكون اسم الجاربردىٰ مركبا من أحمد وسعيد (أحمد سعيد) ويقوي هذا ما جاء في مقدمة هذه الرسالة حيث جاء ما نصه:" فيقول المولىٰ المعظَّم والفاضل المفخّم، كشّاف المشكلات، حلّال المعضلات، نجم

(١) انظر في ترجمته: مرآة الجنان لليافعي اليمني٤/ ٢٣١(دار الكتب العلمية بيروت١٩٩٧م)،وطبقات الشافعية الكبرىٰ للسبكي٩/ ٨(هجر للطباعة والنشر طبعة الثانية ١٤١٣هـ)، وطبقات الشافعية للإسنوي١/ ١٨٩(دار الكتب العلمية بيروت)، والدرر الكامنة لابن حجر١/ ١٤٢ (مجلس دائرة المعارف العثمانية الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة٣/ ١٠(عالم الكتب بيروت الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧هـ)، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي١٠/ ١٤٥(دار الكتب مصر)، والضوء اللامع للسخاوي٤/ ١٨٠(منشورات مكتبة الحياة)، وشذرات الذهب لابن العماد ٨/ ٢٥٩(دار ابن كثير دمشق ١٩٨٦م)، والبدر الطالع للشوكاني١/ ٤٧(دار المعرفة بيروت)، وروضات الجنات للخوانساري ١/ ٣٣٤، والفتح المبين في طبقات الأصوليين لعبد الله مصطفىٰ المراغي(مطبعة أنصار السنة المحمدية مصر١٩٤٧م).

(٢) انظر: روضات الجنات ١/ ٣٣٤. الخوانساري هو محمد باقر بن زين العابدين بن جعفر الأصفهاني. مؤرخ أديب. توفىٰ سنة ١٣١٣هـ. (الأعلام٦/ ٤٩)

الملة والدين، شمس الإسلام والمسلمين، سعيد الجاربردي (رحمه الله تعالىٰ)."

والآخر: أن يكون اسم أبيه مركبا (السعيد حسن) ولعل هذا يفسر اختلاف أصحاب التراجم في رسم اسم أبيه فمعظمهم ذكره (الحسن) بالألف واللام[1]، وبعضهم ذكره (حسن) بدون ألف ولام[2]، وبعضهم ذكره (الحُسَين) مصغرا[3]، وهكذا عرّف به تلميذه المولىٰ محمد بن عبد الرحيم المِيلانِي في مقدمة كتابه (شرح المغني في النحو) حيث قال بعد أن عدد جملة من صفاته وأخلاقه :" قدوة السالكين فخر الملة والدين أحمد بن الحسين الجاربردي.." وعقب علىٰ ذلك صاحب كتاب روضات الجنات بقوله:" لكن الحق المشهور المتحقق منها هو الذي قدمناه لك"[4] يعني أن اسم أبيه (الحسن).

ثانيا: لقبه وكنيته

اشْتهر الجاربردي بألقاب عديدة لعلو مكانته وارتفاع منزلته بين أقرانه ومعاصريه: فمعظم من ترجم له لقبه بـ (فخر الملة والدين)[5] وهو لقب مدح يدل علىٰ إسهاماته الجليلة في خدمة هذا الدين الحنيف وعظا وتعليما وتصنيفا،

(١) انظر: طبقات الشافعية للسبكي٩/ ٨، والدرر الكامنة١/ ١٤٢، وشذرات الذهب٨/ ٢٥٦، والأعلام١/ ١١١.

(٢) انظر: مرآة الجنان٤/ ٢٣١.

(٣) انظر: النجوم الزاهرة١٠/ ١٤٥.

(٤) روضات الجنات ١/ ٣٣٤.

(٥) انظر: طبقات الشافعية للسبكي٩/ ٨، وبغية الوعاة١/ ٣٠٣، والأعلام١/ ١١١.

حتىٰ صار الدين يفخر به، وبعضهم لقبه بـ (الإمام)[1]، وبعضهم لقبه بـ (الشيخ)[2]. واشتهر أيضا بكنيته (أبو المكارم)[3]، وهي كنية مدحية تدل علىٰ كثرة خيره وجوده وعطائه، والمكارم جمع مَكْرُمة، وهي فعل الكرم[4].

ثالثا: مولده ونشأته ورحلته

ذكر الشيخ إسماعيل البُغْدادي[5] أن ولادة فخر الدين الجاربردي كانت في سنة (٦٦٤هـ) أربع وستين وستمائة، ونقل ذلك أيضا الدكتور جلال الدين عبد الرحمن عن طبقات الشافعية لأحمد بن محمد الأَسْدِيّ[6]، ولم يذكر أحد ممن ترجم له مكان ولادته، وأغلب الظن أنه ولد بقرية(جَاربرد) حيث أجمع من ترجم له علىٰ نسبته إليها، مع أنهم ذكروا أنه لم يرحل إلا إلىٰ مدينة (تِبْرِيز) كما سيأتي.

---

(١) انظر: طبقات الشافعية للسبكي٩/ ٨، وشذرات الذهب٨/ ٢٥٦، والنجوم الزاهرة١٠/ ١٤٥.

(٢) انظر: الدرر الكامنة١/ ١٤٢، وبغية الوعاة١/ ٣٠٣، وأبجد العلوم١/ ٥٨٤.

(٣) انظر: مرآة الجنان٤/ ٢٣١، وكشف الظنون٢/ ١٨٧٩(مكتبة المتنبي)

(٤) انظر: الصحاح للجوهري٥/ ٢٠٢٠(ك رم)، ولسان العرب١٢/ ٥١٢(ك رم)

(٥) انظر: هدية العارفين ١/ ١٠٨(دار إحياء التراث العربي) هو إسماعيل بن محمد أمين ابن مير سليم الباباني البغدادي. عالم بالكتب ومؤلفيها،توفىٰ سنة١٣٣٩هـ. (الأعلام ١/ ٣٢٦)

(٦) انظر: القاضي ناصر الدين البيضاوي وأثره في أصول الفقه ص١٨٥(دار السعادة مصر. الطبعة الأولىٰ)

وجَارْبرد ـ بفتح الجيم وسكون الراء وفتح الموحدة[١] ـ إحدىٰ قرىٰ إيران، وهي لفظة كردية مكونة من مقطعين الأول (جار) وهو يعني بالكردية أربعة، والثاني (برد) ويعني بالكردية التل، وقيل: سميت بذلك لأنها تقع بين أربعة تلال، هكذا ذكر محقق كتاب السراج الوهاج في شرح المنهاج دون أن يحيل إلىٰ مصدر وإنما أخذه مشافهة عن أشياخه الأكراد قال:" ... كذا كان يذكره لنا شيوخنا الأكراد عندما كنا نقرأ عليهم في المساجد كتاب " المغني في النحو " للجاربردي مع شرحه لعبد الرحيم المِيلانِي تلميذ الجاربردي رحمهما الله. ويظهر من هذا أن الشارح الجاربردي كان عالما من علماء الأكراد، ولد في جاربرد ثم ارتحل منها بعد نشأته الأولىٰ "[٢]

نشأ فخر الدين الجاربردي في أسرة عريقة ذات فضل وعلم ودين، توارثت العلم جيلا بعد جيل فجده يوسف ـ كما ذكر ابن حجر وابن العماد[٣] ـ أحد شيوخ العلم المشهورين بتلك البلاد والتصدي لشغل الطلبة، وأبوه الحسن أحد أئمة العلم وإن لم يكن في شهرة أبيه يظهر ذلك من نعت الخوانساري له بالإمام[٤]، وولده إبراهيم وحفيده فضل الله كانا أيضا من أئمة العلم المشهورين قال ابن حجر: "إِبْرَاهِيم بن أَحْمد بن الْحسن الجاربردي ولد الشَّيْخ الْعَلامَة فَخر الدّين

(١) انظر: لب اللباب في تحرير الأنساب للسيوطي ص ٥٨ (دار صادر بيروت)

(٢) السراج الوهاج في شرح المنهاج للجاربردي قسم الدراسة ص٢٩ (دار المعراج . الطبعة الثانية ١٩٩٨م.)

(٣) انظر: الدرر الكامنة ١/ ١٤٢، وشذرات الذهب٨/ ٢٥٦،

(٤) انظر: روضات الجنات ١/ ٣٣٤ .

وقفت لَهُ علىٰ رد الْعَضُد انتصاراً لوالده وَقدم دمشق وَولي تدريس الجَارُوخِيّة[1] وَمَات إِبْرَاهِيم بِدِمَشْق، وَاسْتقر وَلَده فضل الله وَهُوَ صبي فِي تدريس الجاروخية وَجعل نَائِبه شهَاب الدّين الزُّهْرِيّ وَمَات فضل الله فِي أَوَاخِر ذِي الْحجَّة سنة ٧٧١هـ"[2]

في هذا الجو العلمي نشأ الجاربردي بين كبار العلماء، مما كان له أثره الكبير في تكوين شخصيته العلمية، وتنوع معارفه، ونبوغ فكره، فنشأ منذ نعومة أظفاره محبا للعلم المنقول منه والمعقول، مواظبا عليه، متوافرا علىٰ الدرس، ولوعا بالإفادة والاستفادة، حتىٰ غدا من كبار العلماء المُبَرَّزين.

وبعد أن قضىٰ سنىٰ حياته بقريته (جاربرد) ارتحل إلىٰ مدينة (تِبْرِيز) مدينة معروفة بمنطقة آذَرْبِيجان غرب إيران[3]، وكانت هي العاصمة السياسية لدولة الإيلْخَانِيّين[4]، ولا تسعفنا المصادر بتاريخ تلك الرحلة، وإن كنا نظن أن ذلك كان بعد أن تولىٰ السلطان محمود غَازان عرش الإمارة سنة (٦٩٤هـ ١٢٩٥م ـ ٧٠٣هـ ١٣٠٤م) حيث شهدت تلك المدينة في عهده وعهد خلفه

(١) مدرسة بناها جاروخ التركماني داخل بابي الفرج والفراديس شمال الجامع الأموي. (الدارس في تاريخ المدارس لعبد القادر الدمشقي ص١٦٩. دار الكتب العلمية ١٩٩٠م)

(٢) الدرر الكامنة١/ ٦ .

(٣) انظر: معجم البلدان ٢/ ١٣(دار صادر بيروت)، وروضات الجنات ١/ ٣٣٥ .

(٤) انظر: جامع التواريخ تاريخ المغول لرشيد الدين فضل الله الهمذاني ترجمة محمد صادق نشأت وآخرين المجلد الثاني ، ودائرة المعارف الإسلامية ٩/ ١٧٥ .

أولْجَايتو(٧٠٤هـ ١٣٠٤م ـ ٧١٦هـ ١٣١٦م) نهضة ثقافية وعمرانية كبيرة بعد أن اعتنقا الإسلام وجعلاه الدين الرسمي للدولة، وكان الإسلام سببا في تهذيب طباع المغوليين وتقويم أخلاقهم فلم يعد همهم سفك دماء المسلمين وتخريب ديارهم، وإنما اهتموا بالبناء والتعمير والعلوم والفنون وتشييد المساجد والمدارس، فقربوا منهم العلماء والأدباء والفقهاء، فصارت مدينة تبريز مقصد العلماء والأدباء في مختلف العلوم والفنون، ويكفي أن نشير إلي بعض الشخصيات البارزة في مختلف الفنون لندلل علىٰ تلك النهضة العلمية التي كانت تشهدها تلك المدينة من أمثال القاضي ناصر الدين البيضاوي(٦٨٥هـ)، وشيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين ابن تيمية الحَرّاني(٧٢٨هـ)، وعبيد الله بن محمد برهان الدين الفَرْغَاني العبري (٧٤٣هـ)، وتاج الدين الأرَدَبِيلي التبريزي (٧٤٦هـ)، وعَضُد الدولة الإيجي (٧٥٦هـ).

وكان من توفيق الله تعالىٰ لفخر الدين الجاربردي أنه عاش في تلك المدينة وفي هذا الزمان الذي عم فيه الهدوء والاستقرار بعيدا عن الفتن والاضطرابات التي كانت تسود معظم مدن الشرق الإسلامي بعد سقوط الخلافة العباسية ببغداد علىٰ أيدي التتار، فنهل العلم علىٰ أيدي كبار العلماء، حتىٰ حصلت له الملكة الكاملة في أكثر الفنون، العقلية واللغوية والشرعية، وانتهت إليه الرياسة، وتصدىٰ للتدريس والتصنيف والإفتاء، وغدا من علماء تلك البلاد المشهورين، وقد توثقت صلته بالوزير سعد الدين السَّاوجِي وعظمت مكانته عنده إلىٰ الحد الذي جعل تلامذته ومريديه لما تمنع الجاربردي من أن يضع شرحا علىٰ

الشافية، يطلبون من الوزير أن يشفع لهم عنده في ذلك فأجابهم إلىٰ ما أرادوا، وقد أشار إلىٰ ذلك الجاربردي في مقدمته علىٰ شرح الشافية.[1]

رابعا: شيوخه وتلامذته

(أ) شيوخه

مما لا شك فيه أن الجاربردي الذي ألم بمختلف فنون المعرفة التي كانت سائدة في زمانه المعقول منها كالمنطق وعلم الكلام، والمنقول كالفقه وأصوله والتفسير، وعلوم اللغة كالنحو والصرف والأدب، وقد فاق فيها الأقران، وصنف فيها ـ كما سيأتي ـ مصنفات بديعة، أن يكون قد أخذ ذلك عن وفرة من علماء عصره المُبَرَّزِين في هذه الفنون، غير أن كتب التراجم لم تسعفنا إلا بثلاثة، قال السُّبكي :" بلغني أنه اجتمع بالقاضي ناصر الدين البيضاوي وأخذ عنه"[2]. وقال الشَوْكاني:" أخذ عن الشيخ عمر بن نجم الدين، وعن نظام الدين الطُّوسِي."[3]

ولم أعثر للشيخين عمر بن نجم الدين ونظام الدين الطوسي علىٰ ترجمة فلم يزد الأمر علىٰ ما ذكره الشوكاني في نصه السابق، وما ذكره ابن حجر والسيوطي في معرض ترجمتهما لتاج الدين الأردبيلي التبريزي(٧٤٦هـ) من أنه قرأ علم البيان علىٰ النظام الطوسي .[4]

(١) انظر: مجموعة الشافية١/ ٥،٦ (عالم الكتب) ط ٣ ١٩٨٤م.

(٢) طبقات الشافعية ٩/ ٨ .

(٣) البدر الطالع١/ ٤٧ .

(٤) انظر: الدرر الكامنة٤/ ٨٥، وبغية الوعاة٢/ ١٧١ .

أما القاضي ناصر الدين البيضاوي فهو الإمام العلامة الأصولي المفسر أبو الخير عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي ناصر الدين البيضاوي، ولد في مدينة البيضاء بفارس قرب شيراز، وولي قضاء شيراز مدة ثم صُرِف عنه فارتحل إلىٰ مدينة تبريز، وتفرغ للعلم والتدريس والتصنيف إلىٰ أن وافته المنية بها سنة (٦٨٥هـ) وقيل (٦٩١هـ). ومن مصنفاته: أنوار التنزيل وأسرار التأويل وهو مختصر لتفسير الكشاف[١]، وطوالع الأنوار في التوحيد[٢]، ومنهاج الوصول إلىٰ علم الأصول[٣] وغير ذلك.[٤]

(ب) تلامذته

تَلْمذ علىٰ يد فخر الدين الجاربردي عدد كبير من طلاب العلم، حيث صار بعد أن ذاع صيته وبدا نبوغه كأحد العلماء المبرزين المجتهدين في شتىٰ فنون العلم مقصد طلاب العلم يفدون إليه من كل فج عميق للوقوف علىٰ درر فوائده، واجتلاب درر مباحثه فريقا بعد فريق، وكان قد أوقف نفسه للتدريس وإفادة الطلبة، وهذا ما جعل ولده إبراهيم وهو يبين فضل والده بعد أن ذكر عددا من تلامذته يقول:" فكم لوالدي من مثلهم من التلامذة فِي كل بلد بِحَيْثُ إِنِّي لَو

(١) وهو التفسير المعروف بتفسير البيضاوي وهو مطبوع مشهور.

(٢) هو كتاب مطبوع نشرته دار الجيل. بيروت.

(٣) وهو كتاب مطبوع نشرته دار ابن حزم.

(٤) انظر في ترجته: طبقات الشافعية للسبكي٨/ ١٥٧، والمنهل الصافي لابن تغردي بردي٧/ ٣١٠(الهيئة المصرية العامة للكتاب)، وبغية الوعاة٢/ ٥٠.

أُرِيد أَن أذكرهم بِبَعْض تراجمهم أحتاج إِلَىٰ مجلدات فَيكون تضييعا للقرطاس وتضييقا للأنفاس."[1]

وهاك أشهر تلامذته الذين أمكنني الوقوف على أسمائهم:ـ

*** شرف الدين الطَّيْبِي (ت ٧٤٣هـ)[2]**

هو الحسن بن محمد بن عبد الله بن شرف الدين الطِّيبي، العلامة في المعقول والعربية والمعاني والبيان، قال عنه ابن حجر: "كان آية في استخراج الدقائق من القرآن والسنن، مقبلا علىٰ نشر العلم متواضعا حسن المعتقد، شديد الرد علىٰ الفلاسفة والمبتدعة مظهرا فضائحهم، شديد الحب لله ورسوله" من مصنفاته: التبيان في البيان في علوم البلاغة[3]، والخلاصة في معرفة الحديث[4]،. وهو ممن ذكره إبراهيم الجاربردي من تلامذة أبيه.[5]

*** نور الدين الأَرْدُبِيلي (ت ٧٤٩هـ)[6]**

وهو فرج بن محمد بن أحمد بن أبي الفرج الأَرْدُبيلي الشافعي الأصولي المفسر، كَانَ فَاضلا ومن أَكثر أهل الْعلم اشتغالا بِالْعلمِ، وَكَانَ ذَا همة فِي الطّلب

---

(١) انظر: طبقات الشافعية للسبكي١٠/ ٧٧.

(٢) انظر في ترجمته: الدرر الكامنة ٢/ ١٨٦، وطبقات المفسرين للداوودي١/ ١٤٦(دار الكتب العلمية)، والأعلام ٢/ ٢٥٦.

(٣) وهو كتاب مطبوع نشرته دار الكتب العلمية بتحقيق عبد الستار حسين زموط.

(٤) وهو كتاب مطبوع نشرته المكتبة الاسلامية للنشر والتوزيع بتحقيق أبو عاصم الأثري.

(٥) انظر: طبقات الشافعية للسبكي١٠/ ٧٦.

(٦) انظر في ترجمته: الوفيات لابن رافع٢/ ٨١(مؤسسة الرسالة)، وطبقات الشافعية لابن شهبة٣/ ٤٦، والدرر الكامنة٤/ ٢٦٩.

عالية، من مصنفاته: شرح منهاج البيضاوي[1]. وممن ذكر أنه أخذ عن الجاربردي إبراهيم بن الحسن الجاربردي، وابن قاضي شهبة، وابن حجر وغيرهم[2].

*** عَضُد الدين الإيجِي (٧٥٦هـ)**

هو أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، عضد الدين الإيجي، من علماء الأصول والمعاني والعربية، ولد في بلدة (إيج)[3] من أعمال شيراز، جرت بينه وبين أمير (كَرْمَان)[4] محنة فسجنه إلىٰ أن توفي. من مصنفاته: المواقف في علم الكلام، والعقائد العضدية، والرسالة العضدية، وشرح مختصر ابن الحاجب في الأصول، والمدخل في علم المعاني والبيان والبديع. وقد ذكره الشَّوْكاني من جملة من أخذ عن الجاربردي[5]، ويؤيد ذلك ما ذكره ولده إبراهيم وهو ينتصر لوالده منه في رسالته المسماة: "السيف الصَّارم في قطع العَضُد الظالم"، قال:" ثمَّ إِن الَّذِي يقْضىٰ مِنْهُ الْعجب حالك فِي قلَّة الْإِنْصَاف وفرط الْجور والاعتساف وَذَلِكَ أَن هَذَا مَا هُوَ أول سُؤال سَأَلته عَنهُ بل مَا زلت مُنْذُ

---

(١) وهو رسالة دكتوراه بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة جامعة الأزهر.

(٢) انظر: طبقات الشافعية للسبكي١٠/ ٧٦، ولابن قاضي شهبة٣/ ١١، والدرر الكامنة١/ ١٤٢، وشذرات الذهب٨/ ٢٥٦.

(٣) قال الحموي :" بلدة كثيرة البساتين والخيرات في أقصىٰ بلاد فارس." (معجم البلدان ١/ ٢٨٧) وهي حاليا تقع في دولة إيران في البلدة المركزية.

(٤) قال الحموي : وهي ولاية مشهورة وناحية كبيرة معمورة ذات بلاد وقرىٰ ومدن واسعة بين فارس ومكران وسجستان وخراسان. (المصدر السابق ٤/ ٤٥٤) وهي حاليا إحدىٰ محافظات إيران تقع في جنوب شرق البلاد.

(٥) انظر: البدر الطالع١/ ٤٧.

توليت الْقَضَاء كلًّا عَلَيْهِ حَيْثُ سرت غير منفك من اقتباس الْأَحْكَام من فَتَاوِيهِ أَيْنَمَا تَوَجَّهت تسأله فِي الْأَحْكَام الشَّرْعِيَّة عَن النقير والقطمير."[1]

وذلك أن القاضي عَضُد الإيجي لما أرسل إليه يستفتيه فيما وقع من إشكال في الكشاف في قوله ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِثْلِهِ﴾[2] حيث قال: (من مثله) متعلق (بسورة) صفة لها أي: بسورة كائنة من مثله والضمير: لـ (ما نزلنا) أو لـ (عبده)، ويجوز أن يتعلق بقوله: (فَأْتُوا) والضمير: للعبد، حيث جوز في الوجه الأول كون الضمير لـ (ما نزلنا) تصريحا وحظره في الوجه الثاني تلويحا، فليت شعري فما الفرق بين: فأتوا بسورة كائنة من مثله فأنزلناه، و فأتوا من مثل ما نزلنا بسورة ؟!

فأجاب عليه الجاربردي بجواب لم يعجبه فرد عضد الدين جوابه بكلمات تنبئ عن خشونة وتقلل من قدر الجاربردي، فكتب إبراهيم بن أحمد بن الحسن الجاربردي علىٰ جواب العضد رسالة سماها: السيف الصارم في قطع العضد الظالم، نصرة لوالده. وقد أعرضت عن ذكر تلك الأجوبة لطولها، فمن أرادها فليقف عليها في طبقات الشافعية للسُّبْكي [3].

*** محمد بن عبد الرحيم الْمِيْلاني (٨١١هـ)[4]**

هو بدر الدين محمد بن عبد الرحيم بن محمد العمري الميلاني وقيل: الجيلاني، من علماء النحو، من مصنفاته: شرح المغني لأستاذه الجاربردي، وقد وصفه في مقدمته بقوله:" أستاذي العلامة فريد دهره، ووحيد عصره، العالم

(١) انظر: طبقات الشافعية للسبكي ١٠/ ٧٣.

(٢) سورة البقرة: من الآية ٢٣.

(٣) ١٠/ ٤٧ . وانظر: أبجد العلوم١/ ٥٩٨.

(٤) انظر في ترجمته: الأعلام٦/ ٢٠١، وكشف الظنون٢/ ١٧٤٧، ومعجم المؤلفين لكحالة١٠/ ١٥٨(دار إحياء التراث العربي).

بالأصول والفروع، والجامع بين المعقول والمشروع، عمّان المعاني، لقمان الثاني، قدوة السالكين، فخر الملة والدين أحمد بن الحسين الجاربردي."[1]

*** نور الدين الشِّيرازِي (....)**

الإِمَام الْعَلامَة نور الدّين مُحَمَّد بن أَبىٰ الطّيب الشيرازي الشافعىٰ، شارح القصيدة النونية[2] في العقائد، قال عنه السبكي:" وَهُوَ رجل مُقيم في بِلَاد كِيلان[3] ورد علينا دمشق في سنة سبع وَخمسين وَسَبْعمائة، وَأَقَام يلازم حلقتي نَحْو عَام وَنصف عَام، وَلم أر فِيمَن جَاءَ من الْعَجم في هَذَا الزَّمَان أفضل مِنْهُ وَلَا أدين"[4] وممن ذكره من تلامذته إبراهيم بن الحسن الجاربردي وقال عنه وعن نور الدين الأردبيلي:" هما كالتوأمين تراضعا بلبان وَأي لبان ورتعا من أكلأ الْعُلُوم فِي عشب أخصب من نعْمَان.[5]

*** نجم الدين سعيد (....)**

هو نجم الدين سعيد بن محمد السعيدي العجمي، من مصنفاته: شرح الكافية، وشرح عروض الساري هكذا ذكره الحاجي خليفة[6]، وقال السيوطي:

---

(١) انظر: روضات الجنات١/ ٣٣٥.

(٢) هي نونية ابن القيم وعنوانها: الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية. وهي مطبوعة متداولة نشرتها مكتبة ابن تيمية.

(٣) ذكر الحموي أنها جيلان وأنها العجم يقولون كيلان، وهي اسم لبلاد كثيرة من وراء بلاد طبرستان (معجم البلدان٢/ ٢٠١) وهي حاليا إحدىٰ محافظات إيران.

(٤) طبقات الشافعية٣/ ٣٧٩ .

(٥) انظر: طبقات الشافعية للسبكي١٠/ ٧٦ .

(٦) كشف الظنون٢/ ١١٣٦، ١٣٧٠.

لم أقف له علىٰ ترجمة[1]وهو ممن ذكره إبراهيم الجاربردي من تلاميذ والده وقال: إنه ممن سار بذكره الركبان.[2]

*** القاضي نظام الدين عبد الصمد (....)**

وهو ممن ذكره إبراهيم الجاربردي من تلاميذ والده وقال عنه: " وهو مما لا يشق غباره ولا يخفىٰ علىٰ غير المعترض مقداره"[3] غير أني لم أقف له علىٰ ترجمة فيما لدي من مصادر.

خامسا: صفاته وثناء العلماء عليه

اتفق من ترجم للجاربردي علىٰ أنه كان من أهل الفضل والجود والوقار، يمتاز بالدين المتين، وسلامة العقيدة، وله ردود كثيرة علىٰ الزمخشري فيما أودعه في تفسيره الكشاف من الاعتزال، من ذلك معارضته لبيتيه اللذين شنع فيهما علىٰ أهل السنة والجماعة في قوله: {الكامل} [4]

لِجَمَاعَةٍ سَمُّوا هَوَاهُمْ سُنَّةً وَجَمَاعَةٍ حُمْرٍ لَعَمْرِي مُؤْكَفَهْ
قَدْ شَبَّهُوهُ بِخَلْقِهِ وَتَخَوَّفوا شَنَعَ الْوَرَىٰ فَتَسَتَّرُوا بِالْبَلْكَفَهْ

---

(١) بغية الوعاة١/ ٥٩١ .

(٢) انظر: طبقات الشافعية للسبكي١٠/ ٧٦.

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) انظر: الكشاف ٢/ ١٥٦. "حمر" أي: كالحمر، "مؤكفة" أي موضوع عليها الإكاف أو الأكاف وهو قتب البعير(اللسان٩/ ٨ أ ك ف) " والبلفكة" منحوتة من قولهم : بلا كيف أي أنهم لما خافوا من تشنيع الناس عليهم حين شبهوا الله سبحانه وتعالىٰ بخلقه في أنه يرىٰ بالعين تستروا بقولهم: إنه يرىٰ بلا كيف.

فأجابه الجاربردي بقوله منتصرا لأهل السنة والجماعة: { الكامل}[1]

عَجَبًا لِقَوْمٍ ظَالِمِينَ تَسَتّرُوا بِالْعَدْلِ مَا فيهم لَعَمْرِي مَعْرِفَهْ

قد جَاءَهُم مِنْ حَيْثُ لا يَدْرُونَه تَعْطِيلُ ذَاتِ اللهِ مَعَ نَفْي الصِّفَهْ

كما امتاز الجاربردي بأنه كان حريصا علىٰ العلم شغوفا به حفيظا له فقد وهبه الله ذكاء حادا وقريحة وقادة وحافظة قوية واعية منحته القدرة علىٰ التصنيف والتأليف دون أن يرجع إلىٰ كتاب أو يسأل أحدا من الأصحاب.[2]

لهذه الصفات وغيرها جاء إكبار الناس وتقديرهم له، واعترافهم بفضله وتقدمه علىٰ النظائر والأقران، وهذه بعض أقوال العلماء فيه:ـ

* قال عنه اليافع اليَمَني:" العلامة الهمام أحد الأعلام المقتدىٰ بهم شيوخ الإسلام، المفيدين للطلبة، المفتين للأنام، البارعين في المعقول والمنقول، الجامعين لفنون العلم، الكثير المحصول: فخر الدين أبو المكارم أحمد بن حسن."[3]

* وقال عنه السُّبكي :" كان فاضلا دينا متفننا علىٰ الشغل بالعلم وإفادة الطلبة."[4]

* وقال عنه الإسْنَوي:" كان عالما دينا وقورا مواظبا علىٰ الإشغال والاشتغال والتصنيف"[5]

---

(١) انظر: طبقات الشافعية للسبكي٩/ ٨.

(٢) انظر: مقدمة شكوك علىٰ الحاجبية ص٣٠١ .

(٣) مرآة الجنان٤/ ٢٣١.

(٤) طبقات الشافعية٩/ ٨.

(٥) طبقات الشافعية١/ ١٨٩.

* وقال عنه ابن القاضي شُهبة:" أحد شيوخ العلم المشهورين بتلك البلاد، والمتصدي لشغل الطلبة."[1]

* وقال عنه ابن حَجر:" تفقه علىٰ مذهب الشافعي وفاق في العلوم العقلية."[2]

سادسا: مصنفاته

ترك العلامة الجاربردي للمكتبة العربية والإسلامية العديد من المصنفات البديعة والنافعة في مختلف الفنون (العقلية والنقلية والعربية) وهذه أسماء مصنفاته التي أمكنني الوقوف عليها مرتبة ترتيبا هجائيا مشفوعة ببعض البيانات التي تيسر لي الوقوف عليها:-

(١) حاشية علي الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، ذكرها ولده إبراهيم وحاجي خليفة[3]

(٢) حواشي علىٰ كشاف الزمخشري، ذكرها ولده إبراهيم ومعظم من ترجم له، وقال اليافع اليمني إنها تقع في عشر مجلدات[4]، ويوجد منها نسخة خطية في المكتبة التيمورية من أول سورة الحجرات إلىٰ آخر القرآن الكريم.[5]

(٣) حواشي الطوالع هكذا ذكر ولده.[6]

---

(١) طبقات الشافعية٣/ ١٠.

(٢) الدرر الكامنة١/ ١٤٢.

(٣) انظر: طبقات الشافعية للسبكي١٠/ ٧٠، وكشف الظنون٢/ ١٧٧٦.

(٤) مرآة الجنان٤/ ٢٣١. وانظر: طبقات السبكي١٠/ ٧٠.

(٥) انظر: فهرس الخزانة التيمورية١/ ١٩٧، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/ ٢١٨، والسراج الوهاج ١/ ٤٠(قسم الدراسة)

(٦) انظر: طبقات السبكي١٠/ ٧٠. ولعله يقصد طوالع الأنوار للبيضاوي وهو مختصر في الكلام.

(٤) حواشي شرح المفتاح. ذكره ولده إبراهيم.[١]

(٥) حواشي المصابيح في الحديث هكذا ذكر ولده.[٢]

(٦) حواشي المطالع. وهو مما انفرد بذكره ولده أيضا.[٣]

(٧) شرح الإشارات والتنبيهات في المنطق لابن سينا. وهو مما انفرد بذكره ولده أيضا[٤].

(٩) شرح كنز الوصول إلىٰ معرفة الأصول للبَزْدَوِي علي بن محمد الحنفي (ت٤٨٢هـ). وقد ذكره اليافعي اليمني وصاحبي الكشف والهداية.[٥]

(١٠) شرح السنة في الحديث. وهو مما تفرد ولده بذكره أيضا.[٦]

(١١) شرح المصباح في علم الكلام لشيخه ناصر الدين البيضاوي. وهو مما انفرد بذكره ولده أيضا.[٧] وقد نوه الجاربردي في كتابه السراج الوهاج إلىٰ أنه سيقوم بشرحه .[٨]

---

(١) انظر: طبقات السبكي١٠/ ٧٠. ولعله يقصد المفتاح في فروع الشافعية لابن القاص الطبري(ت٣٣٥هـ)

(٢) المصدر السابق. ولعلها حاشية علىٰ شرح شيخه البيضاوي.

(٣) المصدر السابق. ولعله يريد كتاب المطالع في المنطق للأرموي(ت ٦٨٢هـ)

(٤) المصدر السابق.

(٥) انظر: مرآة الجنان٤/ ٢٣١، وكشف الظنون١/ ٨١، وهدية العارفين١/ ١٠٨، ومعجم المؤلفات الأصولية الشافعية١/ ٤٠٢.

(٦) طبقات السبكي١٠/ ٧٠.

(٧) المصدر السابق. ولعله يقصد المصباح في أصول الدين لشيخه ناصر الدين البيضاوي.

(٨) انظر: السراج الوهاج ١/ ١٩٠.

(١٢) شرح منهاج شيخه البيضاوي في أصول الفقه الشافعي والذي سماه بـ السراج الوهاج في شرح المنهاج ، وقد تم طبعه بدار المعراج الدولية للنشر بتحقيق د/ أكرم بن محمد بن حسين أوزيقان، وأصله رسالة دكتوراه في أصول الفقه جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(١٣) شرح شافية ابن الحاجب في الصرف، ذكره جميع من ترجم له، وقال عنه الخوانساري:" وهو في الحقيقة من أحسن شروح أدباء الفريقين علىٰ الرسالة المذكورة وأدقها نظرا وأتمها اتقانا وأعمها فائدة وأكملها تحقيقا وأشملها للتقسيمات البديعة، والترديدات الرفيعة التي يخلو منها سائر مصنفات القوم."[1]

وعلىٰ هذا الشرح حواش لبعض العلماء منها:ـ

- ❖ حاشية الجاربردي نفسه. ذكرها حاجي خليفة[2]
- ❖ وحاشية ابن جماعة (ت ٨١٦هـ) وهي ممزوجة مع حاشية الجاربردي وقد سماها" الدرر الكافية في حل شرح الشافية" وقد تم طبعها بدار عالم الكتب ببيروت باسم (مجموعة الشافية)، وطبعتها دار الكتب العلمية مع مجموعة أخرىٰ من شروح الشافية بتحقيق محمد عبد السلام شاهين.
- ❖ وحاشية أخرىٰ لابن جماعة .
- ❖ وحاشية للعلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني(ت٨٥٥هـ)

(١) روضات الجنات١/ ٣٣٤.

(٢) انظر: كشف الظنون٢/ ١٠٢١.

❖ وحاشية لجلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ) سماها (الطراز اللازوردي

❖ في حواشي الجاربردي) [١]

(١٤) شرح الحاوي الصغير في الفروع للقزويني (ت٦٦٥هـ) سماه (الهادي) وهو كبير ممزوج ولكنه لم يكمله. وقد ذكره معظم من ترجم له.

(١٥) شرح الهداية في الفروع لبرهان الدين بن أبي بكر المرغياني الحنفي(ت٥٩٣هـ) ذكره اليافعي اليمني وصاحبي الكشف والهداية.[٢]

(١٦) شرح النكت الأربعين في الفقه لبرهان الدين النسفي(ت٦٨٦هـ). ذكره ولده إبراهيم، يوجد منه نسخة في معهد المخطوطات العربية رقم الحفظ(٢٩)[٣]

(١٧) شكوك علىٰ الحاجبية أي كافية ابن الحاجب وقد قمت بتحقيق هذه الرسالة وتم نشرها في مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية.

(١٨) المغني في النحو، ويسمىٰ بمغني الأكراد، وعليه شرح لتلميذه محمد ابن عبد الرحيم الميلاني(ت٨١١هـ) قال محقق كتاب السراج الوهاج:" وكتاب المغني هذا متن مختصر في النحو، وهو مطبوع متداول بين الأكراد. وطلاب العلم الذين يدرسون في المساجد بالمناطق الكردية، يقرؤونه مع شرحه للميلاني علىٰ المشايخ ، ويحفظونه حفظا جيدا للتمكن من القواعد النحوية؛ لأنه مختصر

(١) منه نسخة محفوظة برقم(٨٥٩) بمكتبة (داما زاده) بتركيا. انظر: خزانة التراث٣٣/ ٨٧١.

(٢) انظر: مرآة الجنان٤/ ٢٣١، وكشف الظنون٢/ ٢٠٢٢، وهدية العارفين١/ ١٠٨.

(٣) انظر: طبقات السبكي ١٠/ ٧٠،خزانة التراث٩٧/ ٩٩٥.

عذب جامع لأبواب النحو... وكنت أنا أيضا حفظت متن المغني بالإضافة إلىٰ متون أخرىٰ، بعد قراءة الشروح علىٰ المشايخ"[1]

(١٩) رسالة في مسألة الكحل من الكافية، وهي محل الدراسة والتحقيق.

سابعا: وفـــاته

بعد حياة حافلة بالعطاء العلمي انتقل الشيخ الجاربردي إلىٰ جوار ربه ودفن بمدينة (تبريز) وقد اختلف في سنة وفاته: فذكر معظم من ترجم له كالسبكي والإسنوي وابن قاضي شهبة وابن حجر وابن العماد أنه توفي في شهر رمضان سنة(٧٤٦هـ). وذكر الشوكاني أنه توفي سنة(٧٤٢هـ). وذكر إسماعيل باشا البغدادي أنه توفي سنة(٧٣٢هـ). رحم الله الجاربردي وأسكنه فسيح جنانه.

(١) ١/ ٤٣(قسم الدراسة).

المبحث الثاني: شرح مسألة الكحل من الكافية دراسة منهجية

أولا: عنوان الرسالة

لم يضع الجاربردي عنوانا لرسالته، حيث لم يشر إلىٰ ذلك صراحة في مقدمة رسالته علىٰ عادة المصنفين، ويبدو أن هذا ديدنه في رسائله ومصنفاته المختصرة، فقد فعل ذلك مع كتابه (شكوك علىٰ الحاجبية)، وقد أشرت إلىٰ ذلك في مقدمة الكتاب.(١)

وقد عنونت هذه الرسالة بعنوانين: أحدهما: شرح مسألة الكحل من الكافية، وقد ورد في فهوس المكتبة الأزهرية. والآخر: رسالة في مسألة الكحل من الكافية، وقد ورد في فهرس خزانة التراث.(٢)

وهذان العنوان مأخوذان من كلام الجاربردي في مقدمة رسالته، فإنه قال:" إن مسألة الكحل من الكافية مسألة مستغلق نظمها، مستصعب فهمها."(٣)، وقد اخترت العنوان الأول لأنه الأقرب لمضمون الرسالة، حيث قام الجاربردي بشرح نص ابن الحاجب في الكافية المتعلق بهذه المسألة.

ثانيا: توثيق نسبة الرسالة إلى الجاربردي

لقد تأكدت نسبة هذه الرسالة إلىٰ الجاربردي من جهتين: جهة داخلية، وجهة خارجية، أما الجهة الداخلية فقد ورد نسبتها إليه في مقدمة الرسالة، وذلك قوله :" فيقول المولىٰ المعظَّم والفاضل المفخّم، كشّاف المشكلات، حلّال

---

(١) شكوك علىٰ الحاجبية ص ٢٦ (نشر بمحلة اللغة العربية بالمنوفية)

(٢) انظر: فهرس حزانة التراث ٩٧/ ١٥٩ .

(٣) انطر ص: ١٢٤١ من التحقيق (أ/ ١٠٣)

المعضلات، نجم الملة والدين، شمس الإسلام والمسلمين، سعيد الجاربردي (رحمه الله تعالىٰ)."[1]

وتكرر ذلك في موضع آخر من الرسالة، وهو قوله :" قال الإمام فخر الملة والدين الجاربردي: تكرار (مفضل) في هذا الموضع يوهم أن (علىٰ والباء) في قوله: "علىٰ نفسه باعتبار غيره" متعلق بمفضل مقدر."[2]

أما الجهة الخارجية فهو ما جاء في خزانة الأدب ولب لسان العرب فقد نقل عنه الشيخ عبد القادر البغدادي أربعة نصوص عند تعليقه علىٰ قول العباس بن مرداس السلمي[3]:

ولم أر مثل الحيّ حيّا مُصَبَّحا ولا مثلَنا يومَ الْتقينا فَوارسا

أكرَّ وأحمىٰ للحقيقة منهم وأضْربَ منّا بالسِّيوفِ القوانِسا[4]

النقل الأول قوله :" وَقَالَ بعض من شرح أَبْيَات الْمفصل: المُرَاد بِالْبَيْتِ: أضْرب منا بِالسُّيُوفِ للقوانس، فَحذف اللَّام لضَرُورَة الشّعْر. فَمن لابتداء الْغَايَة، مُتَعَلق بأضرب تعلق الظّرْف، وبالسيوف تعلق الْآلَة، وَاللَّام تعلق الْمَفْعُول بِهِ. وَهَذَا التَّقْدِير أولىٰ من الأول لوَجْهَيْنِ: الأول أَن إِضْمَار نضرب يفْسد معنىٰ

---

(١) انظر:ص ١٢٤١ من التحقيق (أ/ ١٠٣)

(٢) انظر: ص ١٢٥٦ من التحقيق (أ/ ١٠٥)

(٣) هو الصحابي الجليل العباس بن مرداس بن أبي عامر، شهد مع رسول الله (صلىٰ الله عليه وسلم) فتح مكة وغزوة حنين. انظر: معجم الشعراء للمرزباني ص٢٦٢، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني ٣/ ٥١٢.

(٤) سيأتي تحقيق البيتين في موضعهما من التحقيق. انظر: ص ١٢٧٩. (ب/ ١١٠)

الْبَيْت إِذْ مُرَاد الشَّاعِر أَنهم ضاربون وَنحن أضْرب مِنْهُم فَيحصل التَّفْضِيل... وَإِذا ثَبت فَسَاد الْوَجْهَيْنِ فَلَا يكون التَّقْدِير الثَّانِي أولىٰ من التَّقْدِير الأول بل الْأَمر بِالْعَكْسِ لِأَن تَقْدِير الْفِعْل أَكثر من تَقْدِير حرف الْجَرّ. وَأَيْضًا التَّفْصِيل الَّذِي ذكره للخوافض الثَّلَاث مخالفٌ لما يفهم من كَلَام الْمُحَقِّقين علىٰ مَا لَا يخفىٰ علىٰ الأذكياء. انْتهىٰ كَلَام الجاربردي."(١)

النقل الثاني قوله:" وَيجوز أَن يكون مثل الْحَيّ هُوَ الْمَفْعُول وَحيا مصبحاً إِمَّا عطف بَيَان لقَوْله مثل الْحَيّ وَإِمَّا حالٌ من الْحَيّ كَأَنَّهُ قَالَ: مثل الْحَيّ مصبحاً وأتىٰ بحي للتوطئة للصفة المعنوية كَقَوْلِهِم: جَاءَنِي الرجل الَّذِي تعلم رجلا صَالحا.

وَصَحَّ الْحَال من الْمُضَاف إِلَيْهِ لِأَنَّهُ هُنَا فِي معنىٰ الْمَفْعُول أَي: لم أر مماثلا للحي فِي حَال كَونهم مصبحين ... وَنَقله الجاربردي فِي تِلْكَ الرسَالَة وَقَالَ: علىٰ تَقْدِير أَن يُرَاد بِالرُّؤْيَةِ الْعلم يجوز أَن يَجْعَل مثل الْحَيّ مَفْعُولا أول وَحيا مصبحاً مَفْعُولا ثَانِيًا. فَإِن قلت: لَا يجوز أَن يكون مثل الْحَيّ مَفْعُولا أول لِأَنَّهُ فِي أَفعَال الْقُلُوب حكمه حكم الْمُبْتَدَأ فَيجب أَن يكون معرفَة أَو نكرَة مخصصة بوجهٍ مَا."(٢)

النقل الثالث: قوله :" وَقَالَ ابْن الْحَاجِب: قَوْله: أكر وأحمىٰ إِلَخ تَبْيِين لما ادَّعَاهُ فِيمَا تقدم فَيجوز أَن ينْتَصب بِفعل مُقَدّر لَا صفة لما تقدم لِئَلَّا يفصل بَين الصّفة والموصوف بِمَا هُوَ كَالْأَجْنَبِيِّ إِذا جعل تمييزاً... وَنَقله الجاربردي فِي

(١) ٨/ ٣١٩.

(٢) ٨/ ٣٢٣.

تِلْكَ الرسَالَة وَقَالَ: كَلَامه مشعرٌ بِأَنَّهُ علىٰ تَقْدِير كَون مَا تقدم علىٰ أكر وأحمىٰ تمييزاً لَو جعل أكر وأحمىٰ صفة يلْزم الْفَصْل بَين الصّفة والموصوف بِمَا هُوَ كَالْأَجْنَبِيِّ وَأما علىٰ تَقْدِير كَون الْمُتَقَدّم غير تَمْيِيز لَو جعل أكر وأحمىٰ صفة لَا يلْزم ذَلِك. وَالْفرق مشكلٌ جدا."(١)

النقل الرابع: قوله:" وَقَالَ الجاربردي فِي رِسَالَة ألفها لمسألة الْكحل علىٰ عبارَة الكافية: ولوقوع التَّغْيِير الْكثير فِي الْعبارَة الثَّالِثَة من الْحَذف والتقديم وَالتَّأْخِير رُبمَا يتَوَهَّم أَنَّهَا غير جَائِزَة فَلذَلِك احْتَاجَ إِلَىٰ إِيرَاد نظيرٍ لَهَا جَاءَ فِي كَلَام الْعَرَب ..."(٢)

كل هذه النقول مطابقة لما في هذه الرسالة، كل هذا يؤكد نسبة هذه الرسالة للجاربردي.

ثالثا: سبب التأليف

أبان الجاربردي في مقدمة رسالته عن سبب تأليفه لهذه الرسالة بأن هذه الظاهرة وهي رفع أفعل التفضيل للاسم الظاهر لما كان يكتنفها الغموض والإشكال في مصنفات المتقدمين ومنها كافية ابن الحاجب طلب منه طلبة العلم أن يضع لهم فيها رسالة تزيل هذا الغموض وترفع الإشكال، وتكشف أسرارها، وتسبر أغوارها فأجابهم إلىٰ ذلك، ونص عبارته:" إن مسألة الكحل من الكافية مسألة مستغلق نظمها، مستصعب فهمها، وأصحابي ـ لحسن ظنهم بي، واعتمادهم علىٰ قولي ـ التمسوا مني أن أكتب لهم رسالة كاشفة عن أسرارها،

(١) ٨/ ٣٢٥.

(٢) ٨/ ٣٢٨.

مطلعة عما في أغوارها، فأجبتهم في ذلك، وجمعت لهم ما يتعلق بتلك المسألة من مصنفات مُصنِّفها وغيرها، وأضفت إليه ما ظهر لي في حال التقرير والتحرير، متوكلا علىٰ الواهب القدير.."[1]

رابعا: موضوع الرسالة

هذه الرسالة تسلط الضوء علىٰ مسألة من مسائل النحو المشكلة، وهي مسألة رفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر، فاسم التفضيل نظرا لضعف عمله مقارنة ببقية المشتقات فمعظم العرب لا يجيزون رفعه الاسم الظاهر إلا بشروط مخصوصة تقوية لاسم التفضيل حتىٰ يتمكن من رفع الاسم الظاهر، لان رفع الاسم الظاهر يحتاج إلىٰ عامل قوي.

وهذه المسألة من المسائل التي عني بها النحويون علىٰ اختلاف عصورهم بدءا من سيبويه، وقد اشتهرت هذه المسألة بين النحويين بـ (مسألة الكحل) حيث مثل لها سيبويه في كتابه[2] بقولهم: ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، قال ابن الصّائغ :" ومسألة الكحل لقبت بذلك؛ لأن سيبويه مثلها بـ مَا رَأَيْتُ رَجُلا أَحْسَن فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْد."[3] ويعد أول من لقبها بذلك هو ابن بَابْشَاذ(٤٦٩ هـ) في شرحه علىٰ المقدمة المُحْسِبة حيث قال:"

---

(١) انظر: ص: ١٢٤٧ من التحقيق (أ/ ١٠٣)

(٢) الكتاب ٢/ ٣١.

(٣) الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر نقلا عن الأشباه والنظائر ٨/ ١٣٨ (مؤسسة الرسالة).

وكذلك المسألة الأخرىٰ "مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إلىٰ اللهِ فِيها الصّوْمُ مِنْهُ في عَشْرِ ذِي الحجة"[1] الكلام عليها كالكلام علىٰ مسألة الكحل."[2]

وممن صرح بذلك اللقب أيضا الجاربردي حيث قال في مقدمة رسالته:" إن مسألة الكحل من الكافية مسألة مستغلق نظمها، مستصعب فهمها." وفي هذا رد علىٰ أحد الباحثين في أن هذا اللقب لم يتداول إلا في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري، مستشهدا بتسمية ابن هشام (٧٦١هـ) لها بهذا الاسم، والجاربردىٰ توفىٰ سنة (٧٤٧ هـ) أي في النصف الأول من القرن الثامن الهجري.

اتسمت عبارات النحويين في بيان وتوضيح هذه المسألة بالغموض والانغلاق، وهذه الصعوبة والانغلاق هي التي دعت السهيلي (٥٨١هـ) إلىٰ الاعتراف بأن هذه المسألة ما زالت عذراء لم تفترعها أيدىٰ النحويين بعد، وعبارة من تناولها سواء كان متقدما أو متأخرا لم تكن شافية، حيث قال عنها :"وهي مسألة عذراء لم تفترعها أيدي النحاة بعد، ولم يشف منها متقدم منهم، ولا متأخر ممن رأينا كلامه فيها."[3]

فهذه دعوة من السهيلي للنحويين للتصدي لفتح مستغلق هذه المسألة وتيسير فهمها وتقريبه للأذهان، وكان أول من أجاب هذه الدعوة وأفرد هذه المسألة بتصنيف مستقل هو فخر الدين الجاربردي في هذه الرسالة، ثم توالت

(١) سبق تخريجه ص ١٢٠٨ .
(٢) شرح المقدمة المحسبة٢/ ٤٠٠ .
(٣) الروض الأنف ٣/ ٢٦٦ .

بعده المصنفات، وكثير منها تأثر مصنفوها بالجاربردي، وسأذكر دليلا لذلك بعد ذكر أسماء هذه المصنفات إن شاء الله تعالىٰ، من هذه المصنفات التي أمكنني الوقوف عليها مرتبة تريبا زمنيا:

❖ الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر لابن الصائغ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (٧٧٦هـ) وهذه الرسالة من أطول الرسائل التي تناولت هذه الظاهرة وأكثرها استقصاء، وقد أوردها أبو بكر السيوطي (٩١١هـ) في كتابه الأشباه والنظائر.

❖ إبراز التعليل الزاهر ليبرر عمل اسم التفضيل في الاسم الظاهر لبدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني (٨٢٧هـ) وهي رسالة صغيرة تقع في أربع صفحات قام بتحقيقها د شريف عبد الكريم النجار، وتم نشرها في مجلة الدراسات الاجتماعية التي تصدرها الجامعة التكنولوجية باليمن (العدد الثامن عشر سنة ٢٠٠٤م)

❖ مسألة الكحل من الكافية لمحمد بن إبراهيم بن حسن النَّكْسَارِي (٩٠١هـ) قام بتحقيقها د عبد الفتاح حموز، ونشرت في مجلة مؤته للبحوث والدراسات عام ١٩٨٧م، وأعاد تحقيقها د. شريف النجار، ونشرت بمجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية فلسطين غزة عام ٢٠٠٤م).

❖ كُحْل العُيون النُّجْل في حل مسألة الكحل لابن الحنبلي رَضِيّ الدين محمد بن يوسف الحلبي (٩٧١هـ) قام بتحقيقها د حاتم صالح الضامن، ونشرت بمجلة المورد التي تصدرها وزارة الثقافة والإعلام بالعراق سنة ١٩٩٤م.

ولا ريب أن هؤلاء قد أفادوا من رسالة الجاربردي، وخاصة النكساري وابن الحنبلي في رسالتيهما، فهما يتفقان مع رسالة الجاربردي في الإبانة عن هذه الظاهرة من خلال شرح نص ابن الحاجب في الكافية المتعلق بهذه الظاهرة، ويكفي من خلال هذا النموذج الوقوف علىٰ هذا التأثر.

قال الجاربري :" قلت: دليل المصنف منقوض باسم الفاعل الذي للمثال فإنه يعمل مع أنه ليس له فعل بمعناه في المبالغة.

أجيب: بأن اسم الفاعل للمبالغة محمول في العمل علىٰ اسم الفاعل الذي ليس للمبالغة، بخلاف أفعل التفضيل فإنه ليس فيه ما يعمل في الظاهر ليحمل عليه غيره في العمل." (١)

وقال النِّكْسارِي في نفس الموضع :" فإن قيل: ما ذكرتم منقوض باسم الفاعل الذي للمبالغة؛ إذ ليس له فعل بمعناه في المبالغة، وبالصفة المشبهة أيضا؛ إذ لا فعل لها بمعناه في الثبوت. أجيب عن الأول بأنه محمول عل اسم الفاعل الذي ليس للمبالغة بخلاف أفعل التفضيل فإنه ليس فيه قسم يعمل في الظاهر ليحمل عليه غيره في العمل." (٢)

وقال ابن الحَنْبَلي في نفس الموضع :" فإن قلت ما قررته منقوض باسم الفاعل الذي للمبالغة؛ إذ ليس له فعل بمعناه فيها، وبالصفة المشبهة إذ لا فعل لها بمعناها في الثبوت، مع أن كليهما يعمل في الظاهر نحو: عمرو ضراب غلامه،

---

(١) انظر: ص ١٢٥٠ من التحقيق (ب/ ١٠٣)

(٢) مسألة الكحل من الكافية للنكساري مجلة جامعة النجاح (مجلد١٨) ٢/ ٦١٢.

وحسن كلامه. أجيب عن الأول بأن ما كان للمبالغة فهو محمول علىٰ ما لم يكن للمبالغة، ولولا الحمل لم يعمل...."[1]

خامسا: منهج الجاربردي في رسالته

١ـ هذه الرسالة تعد من الشرح الموضعي، فهي شرح لكلام ابن الحاجب في الكافية عن رفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر، حيث كان الجاربردي يبدأ بكلام ابن الحاجب مسبوقا بلفظ (قوله) ثم يعقبه بالشرح والتعقيب والاستقصاء، ومن أمثلة ذلك قوله:" قوله: (ولا يعمل في مظهر) أفعل التفضيل لا يعمل في الفاعل والمفعول به الظاهرين. قال النحويون: لأن أفعل التفضيل يشابه أفعل التعجب، فيكون الأصل أن لا يثنىٰ ولا يجمع ولا يؤنث، كما لا يثنىٰ ولا يجمع أفعل التعجب، وإذا كان الأصل ليس فيه أن لا يثنىٰ ولا يجمع ضعف شبهه باسم الفاعل و الصفة؛ لأن ما كان شبهها به بذلك، فضعف شبهه بالفعل فلا يعمل في الظاهر منهما، وأما في الضمير وغيره فيعمل إذ يكفي في العمل فيه رائحة الفعل."[2]

وهذا أمر يسهل للقارئ الوقوف إليه وإدراكه.

٢ـ امتاز أسلوب الجاربردي في رسالته بالسهولة والوضوح، وإن شابه في بعض المواضع بعض الغموض والخفاء والتعقيد، بسبب غلبة النزعة الفلسفية علىٰ مناقشة بعض قضايا هذه المسألة، وقد اعتمد في عرضه لمادته العلمية علىٰ طريقة الحوار والمناقشة، وهو ما يعرف بطريقة القولنة (فإن قيل.... قلت)، وهي طريقة

---

(١) كحل العيون النجل ص ٥٥ (مجلة وزارة الثقافة . العراق)

(٢) انظر: ص ١٢٤٨ من التحقيق (أ/ ١٠٣)

تربوية تهدف إلىٰ إثارة تفكير ومشاركة المتلقين من طلبة العلم، كما أنها وسيلة لاستقصاء جميع جوانب القضية موضوع الدرس.(١)

٣ـ اعتمد الجاربردي في جمع مادة هذه الرسالة علىٰ جملة من المصادر النحوية وكان لمصنفات ابن الحاجب النصيب الأكبر منها وقد صرح بذلك في مقدمته حيث قال: "وجمعت لهم ما يتعلق بتلك المسألة من مصنفات مُصنِّفها وغيرها، وأضفت إليه ما ظهر لي في حال التقرير والتحرير."(٢)

وكان للجاربردي طريقتان في الإشارة إلى هذه المصادر:

الطريقة الأولى: التصريح باسم المصدر، وغالبا ما كان يفعل ذلك مع مصنفات ابن الحاجب، ومن المصادر التي صرح بها:

- ـ شرح الكافية لابن الحاجب.
- ـ شرح المفصل لابن الحاجب
- ـ أمالي ابن الحاجب
- ـ الوافية في شرح الكافية لابن الحاجب

الطريقة الثانية: التصريح باسم صاحب المصنف، ومن المصادر التي صرح باسم مؤلفها:

- ـ الكتاب لسيبويه.
- ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك.
- ـ شرح الألفية لابن الناظم.

---

(١) انظر: ص ٦٤ (أ/ ١٠٦)، ٦٥ (ب/ ١٠٦)، ٦٩(أ/ ١٠٧)، ٧١(أ/ ١٠٨)

(٢) انظر: ص ١٢٤٧ من التحقيق (أ/ ١٠٣)

❖ ـ شرح الكافية لركن الدين الحديثي.

٤ـ الشواهد التي أوردها الجاربردي في هذه الرسالة سواء كانت قرآنية أو شعرية قليلة، وقد عني بها عناية كبيرة خاصة الشعرية، حيث حرص علىٰ شرح ألفاظها وبيان معانيها، وإعراب مشكلها، وبيان آراء النحويين فيها، وهذا ما جعل الشيخ عبد القادر البغدادي يكثر النقل عنه كما سبقت الإشارة إليه عند تأكيد نسبة هذه الرسالة إليه.

٥ـ اعتمد الجاربردي جانبي المعنىٰ ومراد القائل في تقوية الحكم النحوي أو تضعيفه، فالنحو عنده ليس مجرد صنعة لفظية، وإنما هو أحد الدلالات التي تبين المعنىٰ حسب مراد المتكلم وغرضه، ويمكن أن يقف القارئ علىٰ هذا من خلال هذا النموذج.

قال معلقا علىٰ إعراب (القوانس) في قول الشاعر:

أكـرَّ وأحمىٰ للحقيقة منهم وأضْربَ منّا بالسِّيوفِ القوانِسا

مفعولا به لفعل محذوف يفسره أضرب، أو منصوبا علىٰ نزع الخافض علىٰ أن الأصل للقوانس فحذفت اللام :" كلا الوجهين فاسد، أما الأول [فلأن] التفضيل إنما يفوت لو لزم تقدير فعل ناصب للمفعول؛ إذ لا يكون لاسم التفضيل تعلق معنوي بذلك المنصوب، لكنه ممنوع لجواز أن يكون أضرب متعلقا بالقوانس من حيث المعنىٰ، مع أن يكون انتصابها بفعل مقدر، وإذا تعلق به معنىٰ يحصل مراد الشاعر وهو التفضيل.

وقال المصنف في أماليه: في قولنا: مررت بزيد قائما: إن العامل في زيد في اللفظ هو الباء، ومن حيث المعنىٰ هو مررت، وفي قائما بالعكس. يعني: أن العامل فيه من حيث المعنىٰ هو الباء، ومن حيث اللفظ هو مررت. هذا كلامه.

أقول: المعنىٰ فلا يبعد فيما نحن فيه أيضا أن يكون عاملا لفظا في القوانس، يكون لأضرب تعلق بها من حيث المعنىٰ فحينئذ يتم ما ذكره.

أما الوجه الثاني فلأن الدال علىٰ عامل[مقدر] لا يلزم أن يكون مما يعمل عمل ذلك العامل؛ ألا ترىٰ أن الدال علىٰ العامل المقدر في [قولنا]: زيد مررت به هو مررت ،مع أنه لا ينصب زيدا، ونظائره كثيرة.

فإن قلت: مررت مع الباء يصح أن ينصب زيدا؛ فلذلك تدل عل الناصب المقدر. قلت: فكذا أضرب فيما نحن فيه مع اللام المقدرة يصح أن ينصب القوانس؛ لأنكم ذهبتم إلىٰ أن القوانس متعلق بأضرب تعلق المضروب به، وإذا صح أن يكون ناصبا له مع اللام صح أن يكون دالا علىٰ عامله، هذا مع أنه وقع في الوجه الأول من الوجهين ذلك؛ لأن العامل المقدر نضرب بصيغة المتكلم، ووقع فيه أنه يضربون.."[1]

(١) انظر: ص ١٢٨٤ من التحقيق(ب/ ١١١)

القسم الثاني: التحقيق ويشتمل على

أولا : وصف نسخة الرسالة

لم أتمكن من الحصول إلا علىٰ نسخة واحدة لهذه الرسالة وهي نسخة المكتبة الأزهرية، وهي تحمل رقم (١٩٢٧ نحو) ضمن مجموع، كتبت بخط متوسط الحجم يتسم معظمه بالجودة، لم يدون في نهايتها اسم الناسخ ولا سنة الفراغ من نسخها .وكاتبها هو: عبد الكريم بن نصير الحافظ، وهي تقع في عشر صفحات تبدأ من (١٠٣) إلىٰ (١١٣)، وفي كل صفحة حوالي (٢٣) ثلاثة وعشرون سطرا، وفي كل سطر حوالي(١١) إحدىٰ عشر كلمة تقريبا، كتب بعضها بالمداد الأحمر، وصفحة العنوان منها مفقودة .

وقد اعتمدت بجوار هذه النسخة في ضبط النص وتقويمه علىٰ المصادر التي نقل عنها الجاربردي كمصنفات ابن الحاجب، وشرح الكافية لركن الدين الحديثي، والمصادر التي نقلت عنه كخزانة الأدب للبغدادي.

ثانيا: منهجي في التحقيق

بذلت ما وسعني من جهد لإخراج هذه الرسالة خالية من التحريف والتصحيف والسقط ليكون أقرب ما يكون إلىٰ الصورة التي أرادها المؤلف، متبعا قواعد التحقيق المشهورة التي ارتضاها أهل هذه الصناعة، وكان ذلك علىٰ النحو الآتي:-

١- قمت بضبط النص وتحريره وفق القواعد الإملائية الحديثة، وتجاهلت الإشارة إلىٰ بعض المخالفات الإملائية اليسيرة التي لا لبس فيها مثل رسم الهمزات، أو إهمال النقط وغير ذلك مما يقع كثيرا في المخطوطات، وضبطت بالشكل ما يحتاج إلىٰ ضبط من ألفاظ وشواهد، وبيان ما يحتاج منها إلىٰ بيان.

٢ـ ذكرت نص الكافية الذي يعلق عليه الجاربردي كاملا في الحاشية، محيلا إلىٰ موضعه من الكافية معتمدا في ذلك علىٰ كتاب شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب تحقيق جمال عبد العاطي مخيمر.

٤ـ قابلت بين النسخة التي أتيح لي الوقوف عليها والمصادر التي نقل منها أو نقلت عنه، وأشرت إلىٰ ما بينها من فروق أو سقط أو زيادة، وإن كان السقط أو الزيادة أكثر من كلمة جعلته بين معكوفين هكذا [ ]، وأشرت إلىٰ ابتداء صفحة جديدة من المخطوط بخط مائل، ووضع رقم صفحته علىٰ شماله، ورمزت للصفحة اليمنىٰ بـ (أ) وللصفحة اليسرىٰ بـ (ب).

٥ـ خرجت الآيات القرآنية وعزوتها إلىٰ سورها في المصحف الشريف، وخرجت الشواهد الشعرية من دواوين أصحابها والمجاميع الشعرية وكتب النحو واللغة والأدب، مصحوبة بذكر أبحرها، وخرجت الأقوال العربية من كتب اللغة والنحو والأدب، وعلقت علىٰ كل ذلك بحسب ما يقتضيه المقام.

٦ـ وثقت الآراء والأقوال التي ذكرها الجاربردي من كتب أصحابها إن وجدت أو من الكتب الأخرىٰ التي عنيت بها مع ذكر نص هذه الآراء والأقوال إن دعت الحاجة إلىٰ ذلك، وإن كان في المسألة التي يعرض لها الجاربردي أقوال أخرىٰ ذكرتها بإيجاز تتميما للفائدة، ثم أحلت إلىٰ المراجع لمن أراد التوثيق والتزود.

٧ـ ترجمت بإيجاز للأعلام الذين ورد ذكرهم في الكتاب، وأحلت إلىٰ مصادر تلك الترجمة، كما عرفت ما يحتاج إلىٰ تعريف من بلدان وكتب.

٩ـ استعنت بكتب شروح الكافية التي أمكنني الوقوف عليها في تفسير بعض كلام الجاربردي، وأشرت إلىٰ ذلك في التعليق.

١٠ـ أتبعت النص المحقق بالفهارس الفنية اللازمة وفق المنهج الذي ارتضاه شيوخ هذه الصنعة.

******

أسأل الله سبحانه وتعالىٰ أن أكون قد وفقت في تحرير النص وضبطه وفق ما أراده مؤلفه، وأساله أن يغفر لي الزلات والعثرات، وأن يجعل هذا العمل خالصا لوجه الكريم، فهو سبحانه وتعالىٰ من وراء القصد وهو حسبنا ونعم الوكيل.

صورة اللوحة الأولى

صورة اللوحة الأخيرة

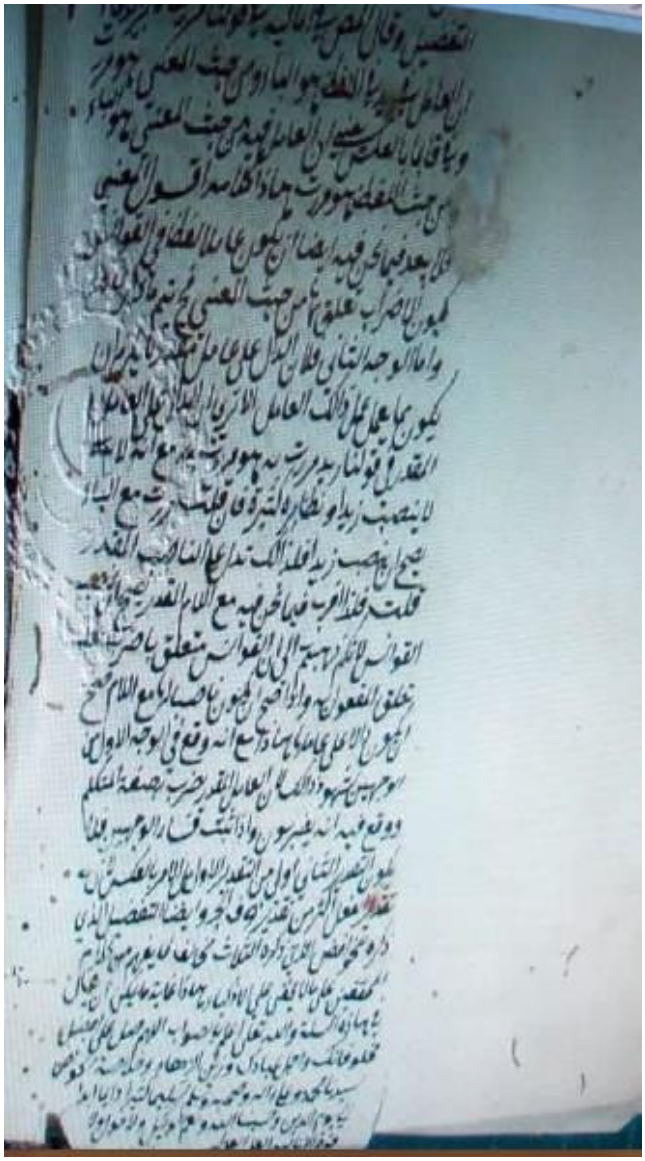

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ رسوله محمد وآله وصحبه والتابعين . أما بعد حمد الله تعالىٰ

فيقول المولىٰ المعظَّم والفاضل المفخّم، كشّاف المشكلات، حلّال المعضلات، نجم الملة والدين، شمس الإسلام والمسلمين، سعيد الجاربردي (رحمه الله تعالىٰ): إن مسألة الكحل من الكافية مسألة مستغلق نظمها، مستصعب فهمها، وأصحابي ـ لحسن ظنهم بي، واعتمادهم علىٰ قولي ـ التمسوا مني أن أكتب لهم رسالة كاشفة عن أسرارها، مطلعة عما في أغوارها، فأجبتهم في ذلك، وجمعت لهم ما يتعلق بتلك المسألة من مصنفات مُصنِّفها وغيرها، وأضفت إليه ما ظهر لي في حال التقرير والتحرير، متوكلا علىٰ الواهب القدير.

قوله: (ولا يعمل في مظهر)[1] أفعل التفضيل لا يعمل في الفاعل والمفعول به الظاهرين. قال النحويون[2]: لأن أفعل التفضيل يشابه أفعل التعجب، فيكون الأصل أن لا يثنىٰ ولا يجمع ولا يؤنث، كما لا يثنىٰ ولا يجمع أفعل التعجب، وإذا كان الأصل ليس[3] فيه (/ أ ١٠٣) أن لا يثنىٰ ولا يجمع ضعف شبهه باسم

---

(١) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب ٣/ ٨٥٤.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي٨/ ١٣٨ نقلا عن رسالة الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر لابن الصائغ.

(٣) هكذا في المخطوط الصواب إسقاط (ليس) ليستقيم الكلام.

الفاعل و الصفة[1]؛ لأن ما كان شبهها به بذلك[2]، فضعف شبهه بالفعل فلا يعمل في الظاهر منهما[3].

وأما في الضمير وغيره[4] فيعمل؛ إذ يكفي في العمل فيه رائحة الفعل.

فكلام المصنف في شرح الكافية يشعر بأن في تعليل النحويين[5] ضعفا،

---

(١) أي: الصفة المشبهة.

(٢) هكذا في المخطوط . وصحة الأسلوب: لأن عملها لشبهها به في ذلك. وانظر: شرح الكافية للحديثي ص٣٩٠.

(٣) أي: الفاعل والمفعول. ذكر ابن هشام أن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعا (انظر أوضح المسالك٢/ ٢٠٧) واستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري بأنه ذكر في الحواشي إجازة بعض النحويين ذلك قال:" هذا وقد قال الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت: قال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع: غلط من قال إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به، لورود السماع بذلك، كقوله تعالىٰ: {هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا} [الإسراء: ٨٤] وليس تمييزًا؛ لأنه ليس فاعلًا في المعنىٰ كما هو في : زيد أحسن وجها." (التصريح ١/ ٥١٩) وانظر: ارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٣٦)

(٤) كالظرف نحو قول الشاعر:

فإنا وجدنا العرض أحوج ساعة ::: من ريط يمان مسهم.

والجار والمجرور نحو قوله تعالىٰ {وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ} [ق: ١٦] ، والحال نحو: محمد أجمل الناس ضاحكا، والتمييز نحو قوله تعالىٰ {أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا} [الكهف: ٣٤]، والمفعول المطلق نحو: محمد أفضل الناس فضلا، ومنع ابن هشام نصبه للمفعول المطلق وكذلك المفعول معه لضعفه. انظر: شرح الشذور ص ٤٢٣.

(٥) انظر: الأصول في النحو١/ ١٣٠، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٤٧، وشرح الكافية الشافية٢/ ١١٣٢.

لكنه لم يبين ضعفه[1]، قال الإمام المحقق ركن الدين الحديثي[2]: "إنما ضعف كلامهم من حيث إن أفعل يشبه الفعل لفظا فلا حاجة إلىٰ أن يقال: لو عمل لكان عمله لشبهه باسم الفاعل."[3]

أقول: إنما يضعف كلامهم من حيث إن كونه لا يثنىٰ ولا يجمع مما يقوي شبهه بالفعل؛ إذ الفعل لا يثنىٰ ولا يجمع، وأيضا لا يلزم من ضعف شبهه باسم الفاعل ضعف شبهه بالفعل.[4] قال المصنف في شرح الكافية: "وخير منه ـ أي من دليل النحويين ـ أن يقال: إنما يعمل ما تقدم من المشتقات؛ لأن له فعلا بمعناه، وأما هذا فلا فعل له بمعناه في الزيادة فيكون شبهه بالفعل ضعيف فلا يعمل في

(١) قال ابن الحاجب:" وإنما لم يرفع الظاهر لنقصانه عما تقدم من حيث كان في أصله لا يثنىٰ ولا يجمع ولا يؤنث، وشبه الصفة إنما عمل ما تقدم عمل الفعل ؛ لأن له فعلا، هذا قول النحويين وخير منه أن يقال: إنما عمل ما تقدم عمل الفعل؛ لأن له فعلا بمعناه، وأما هذا فليس له فعل بمعناه في الزيادة، فلم يعمل لذلك." (شرح المقدمة الكافية ص٩٥٣.

(٢) هو ركن الدين علي بن بكر الحديثي، من علماء القرن الثامن الهجري، من مصنفاته: الكتاب الركني في تقوية الكلام النحوي، وهو شرح لكافية ابن الحاجب، توفي في النصف الأول من القرن الثامن الهجري. انظر: الكتاب الركني من أول باب المبني إلىٰ اسم التفضيل رسالة دكتوراه (قسم الدراسة ص ١٧).

(٣) شرح الكافية ص ٣٨٩.

(٤) انظر : الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر عن الأشباه والنظائر٨/ ١٤٣.

الظاهر."[1] قلت: دليل المصنف منقوض باسم الفاعل الذي للمثال[2] فإنه يعمل مع أنه ليس له فعل بمعناه في المبالغة.

أجيب: بأن اسم الفاعل للمبالغة محمول في العمل علىٰ اسم الفاعل الذي ليس للمبالغة، بخلاف أفعل التفضيل فإنه ليس فيه ما يعمل في الظاهر ليحمل عليه غيره في العمل.[3]

قال الإمام ركن الدين – رحمه الله تعالىٰ-: "هذا الدليل أيضا ضعيف؛ لأن الصفة المشبهة لا فعل لها بمعناه في الثبوت مع أنها تعمل في الظاهر، فخير منه أن يقال: لا فعل لها[4] بمعناه، بخلاف اسم الفاعل، ولم يكن مشابها لاسم الفاعل،

---

(١) ونص كلامه في شرح المقدمة الكافية ص ٨٤٥:" وخير منه أن يقال: إنما عمل ما تقدم عمل الفعل لأن له فعلا بمعناه، وأما هذا فليس له فعل بمعناه في الزيادة، فلم يعمل لذلك."

(٢) يريد: أمثلة المبالغة وهي (فعّال وفَعُول وفَعِيل ومِفْعال وفَعِل) وعملها عمل الفعل هو مذهب البصريين، وبعضهم كالمازني والزيادي والمبرد لا يجيز إعمال فعيل وفعل خاصة، أما الكوفيون فلا يجيزون إعمال شيء منها عمل الفعل، لعدم جريانها علىٰ الفعل المضارع في الحركات والسكنات وعدد الحروف، وما جاء بعدها منصوب فناصبه فعل مقدر. انظر: الكتاب١/ ١١١، المقتضب ٢/ ١٤، التذييل والتكميل١٠/ ٣١٠، ٣١٨، تمهيد القواعد ٦/ ٢٧٤٥، شرح قطر الندىٰ ص٢٧٦، التصريح ٢/ ١٦.

(٣) انظر: مسألة الكحل من الكافية للنكساري ٢/ ٦١٢.

(٤) هكذا في المخطوط. والصواب (له) لعود الضمير علىٰ أفعل التفضيل، وهكذا ورد عند الحديثي.

لأن اسم الفاعل يثنىٰ ويجمع، و[وهذا لا][1] يثنىٰ ولا يجمع ما هو الأصل فيه، وهو المستعمل بـ (من)."[2] فلم يمكن حمله علىٰ الفعل ولا علىٰ ما هو بمعناه، أي [اسم][3] الفاعل؛ لأنه يثنىٰ ويجمع كاسم الفاعل؛ فلهذا عملت الصفة [/ ب١٠٣] في الظاهر[4]، ولم يعمل أفعل التفضيل فيه.

قوله: وكأنه أخذ مما ذكر المصنف في شرح المفصل؛ لأنه قال فيه: "وإنما لم يعمل في الظاهر؛ لأنه ليس جاريا علىٰ الفعل ولا مشبها به؛ إذ لم يجر مجرىٰ اسم الفاعل في التثنية والجمع، إلا [5] التذكير والتأنيث في قولك: زيد أفضل من عمرو؛ لأنه أصل." هذا كلامه.

أقول: الضمير المجرور في قوله: (به) عائد إلىٰ الجاري علىٰ الفعل لا إلىٰ الفعل، أي: ليس اسم التفضيل جاريا علىٰ الفعل ولا مشبها بالجاري علىٰ الفعل، وهو اسم الفاعل.

---

(١) زيادة يستقيم بها الكلام.

(٢) شرح الكافية ص٣٩٠.

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام.

(٤) نحو: محمد حسن خلقه . انظر: شرح الكافية الشافية٢/ ١٠٥٩، وهمع الهوامع٣/ ٨٢.

(٥) هكذا في المخطوطة، والصواب إسقاط إلا لتستقيم العبارة؛ لأن أفعل التفضيل المصاحب لـ (من) كالمثال الذي ذكره يلتزم إفراده وتذكيره، وهي لم ترد في الإيضاح في شرح المفصل راجع٢/ ٦٦٤.

وأقول أيضًا: إنما كان المستعمل بـ (من) أصلا؛ لأنهم أجروا أفعل التفضيل مجرىٰ باب التعجب؛ لقربه به في المعنىٰ؛ ولذلك اشترطوا فيه شروط التعجب، فلم يُبْنَ إلا مما بُنِي [منه][1] فعل التعجب[2]، وإذا ثبت أن أفعل التفضيل أجري مجرىٰ التعجب فنقول: الأفعل الذي استعمل بـ (من) موافق لأصله الذي هو التعجب في لزوم الإفراد[3]، بخلاف غيره فإنه لم يوافقه في لزوم الإفراد، بل يخالفه فيه، ولا شك أن موافقة أفعل في أكثر أحكامه أصل بالنسبة إلىٰ ما خالفه فيه.

وإذا ثبت أن أفعل التفضيل لا يعمل في الظاهر فيمتنع: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوه، بجر (أفضل)؛ لأنه لو كان مجرورا لتعين أن يكون رفع (أبوه) بـ (أفضل)، فيكون أفعل التفضيل رافعا للفاعل الظاهر، لكن يجوز رفع (أفضل) ليكون (أبوه) مبتدأ و(أفضل منه) خبرا مقدما عليه، والجملة صفة لـ (رجل)، ولا يلزم عمل أفعل التفضيل في الظاهر [4].

---

(١) زيادة يستقيم بها الكلام. اشترطوا فيما يصاغ منه التعجب والتفضيل صياغة مباشرة ثمانية شروط: أن يكون فعلا، ثلاثيا، متصرفا، معناه قابلا للتفاوت، مبنيا للفاعل، تاما، مثبتا، ليس الوصف منه علىٰ أفعل فعلاء. انظر: التصريح بمضمون التوضيح٢/ ٦٧.

(٢) انظر: كحل العيون في مسألة الكحل ص٥٥.

(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٦٥٦.

(٤) شرح المقدمة الكافية٣/ ٨٥٤.

قوله: (إلا إذا كان...)[1] يعني: لا يعمل أفعل التفضيل في الظاهر في صورة من الصور إلا في صورة يوجد فيها الشرائط التي ذكرها[2]، فإنه يعمل في الظاهر حينئذ. أما الشروط فهي: أن يكون اسم التفضيل جاريا علىٰ شيء في اللفظ وهو في المعنىٰ [أ/ ١٠٤] لا يكون لذلك الشيء بل لمشبهه[3]، أي : لمتعلق به ذلك الشيء، ومُفَضَّل باعتبار الأول، يعني: باعتبار الأفضل[4] جرىٰ عليه في اللفظ، علىٰ نفسه باعتبار غير الأول. ويكون اسم التفضيل في سياق النفي[5].

والمثال المشهور في هذا الباب قولهم: ما رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ، فـ (أحسن) في هذا المثال جار في اللفظ علىٰ (الرجل)؛ لأنه صفته، لكن الأَحْسَنِيّة ليست له من حيث المعنىٰ، بمعنىٰ: ما هو أحسن من حيث المعنىٰ ليس (الرجل) بل متعلقه وهو (الكحل)، وإنما كان (الكحل)

---

(١) شرح المقدمة الكافية٣/ ٨٥٤. ونص كلامه: " ولا يعمل في مظهر إلا أن يكون صفة لشيء، وهو في المعنىٰ لمسبب مفضل باعتبار الأول علىٰ نفسه باعتبار غيره منفيا)

(٢) ذكر يونس أن ناسا من العرب يرفعون باسم التفضيل الاسم الظاهر دون مراعاة الشروط، نحو : مررت برجل أفضل منه أبوه، وذكر الرضي أن ذلك ليس بمشهور. انظر: شرح الكافية٣/ ٤٦٤.

(٣) هكذا في المخطوطة، والصواب: لمسببه، وهو الكحل في المثال الذي سيذكره. انظر: مسألة الكحل للنكساري ص٦١٥.

(٤) هكذا في المخطوطة، والأنسب للسياق: باعتبار ما جرىٰ عليه في اللفظ. انظر: مسألة الكحل للنكساري ص٦١٦.

(٥) ذكر الجامي أن علة ذلك أن اسم التفضبل إذا كان منفيا يكون بمعنىٰ الفعل فيعمل عمله. انظر: الفوائد الضيائية٢/ ٢٢١.

متعلقا به؛ لأنه مظروف عين الرجل، [التي][1] هي جزؤه ومرتبطة به بالضمير، والمُسَبِّب الذي هو (الكحل) مُفَضّل باعتبار أنه في عينٍ مِنِ الأحسنِ، جار عليه في اللفظ، [وعلىٰ نفسه][2] أي: باعتبار أنه في عين الرجل علىٰ نفسه باعتبار أنه في عين زيد، والكلام منفي، فيحقق القيود في المثال المذكور فيعمل أحسن في الكحل. هذا تقرير الإمام ركن الدين الحديثي ـ رحمه الله ـ مع مزيد إيضاح لكلامه[3].

وقيل: الكحل جعل سببا لكحل العين، والكحل مُسَبّب، أي: مجعول مسببا[4]، فالمراد من السبب المعنىٰ اللغوي. [5]

---

(١) زيادة من شرح الكافية للحديثي.

(٢) زيادة من شرح الكافية للحديثي.

(٣) شرح الكافية للحديثي١/ ٣٩٠ ونص كلامه:" فأحسن من حيث الظاهر صفة لرجل، وفي المعنىٰ لمسبب له وهو الكحل، فإنه متعلق له؛ لأنه مظروف عينه، التي هي جزؤه، ومرتبط به بالضمير، مفضل باعتبار أنه في عين من الأحسن، جار عليه، وسبب لجريه عليه وعلىٰ نفسه باعتبار أنه في عين زيد، فإن كل عين ظرف للكحل، ويكون اسم التفضيل في سياق النفي." وتفسير ذلك ـ كما ذكر الرضي ـ أن الكحل في هذا المثال فاضل ومفضول، فهو باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الأول مفضول والمعنىٰ: الكحل الذي في عين زيد يفضل الكحل الذي في عين غيره من الرجال. انظر: شرح الكافية للرضي٣/ ٤٦٧.

(٤) أي: أن الكحل سبب حسن العين . انظر: الوضع الباهر نقلا عن الأشباه والنظائر٨/ ١٤٤.

(٥) انظر: مسألة الكحل للنكساري ص٥١٨.

أقول: يمكن أن يحمل المسبب علىٰ معناه المتعارف لا علىٰ المتعلق ولا علىٰ المعنىٰ الآخر؛ وذلك لأنه يفهم من قول المصنف في العبارة الثالثة[1] بالتعريض، ومن قول الإمام الحديثي بالتصريح: "إن التفضيل في[2] بالحقيقة للعين لا للكحل"[3]، فإن كان كذلك فيكون العين سببا للكحل في التفضيل، والكحل علىٰ ما ذكر يكون مسببا، فلذلك سمي الكحل مسببا[4].

قلت: المسبب علىٰ ما ذكرتم يكون مسببا للعين لا للرجل، وقد صرح به في شرح المفصل بأنه للرجل؛ لأنه مثل فيه بقولهم: ما رأيتُ رجلا أَبْغَضَ إليه [ب/ ١٠٤] الشَّرُ منه إلىٰ زيدٍ، ثم قال: "فأبغضها[5] هنا في المعنىٰ لمسبب لرجل، وهو الشر."[6]

قلت: إذا كان التفضيل بالحقيقة لعين الرجل يكون أيضا للرجل، وهذا أيضا كما صرح المصنف بمثله في شرح المفصل؛ لأنه قال في الصفة المشتقة منه[7]:

---

(١) وهي أن تُقدم المفضل عليه في المعنىٰ قبل أفعل وتستغني عما وقع بعد المرفوع ونص عبارة ابن الحاجب:" وإن قدمت ذكر العين قلت: ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل" (شرح المقدمة الكافية ص٨٥٥)

(٢) هكذا في المخطوطة والصواب إسقاط في.

(٣) شرح الكافية ١/ ٣٩٦.

(٤) انظر الأشباه والنظائر ٨/ ١٤٤ (نقلا عن رسالة الوضع).

(٥) هكذا في المخطوطة والصواب فأبغض ، وفي الإيضاح (فالبغض ههنا).

(٦) الإيضاح في شرح المفصل٢/ ٦٦١.

(٧) هكذا في المخطوطة، والصواب: المشبهة، وحذف لفظ (منه) لإصلاح اللفظ.

الشيء قد يكون يحسن جملته[بحسن][1] أمر ينضم إليه."[2] وإذا ثبت أن التفضيل يكون للرجل كما كان لعينه فيصح أن يقال: الرجل سبب الكحل في التفضيل، كما يصح أن يقال: عينه سبب له فيه، فلا منافاة بين ما ذكره في شرح المفصل وبين ما ذهبنا إليه. وتنكير السبب في الكافية[3] مؤيد لما ذكرنا؛ إذ لو أضافه قائلا: لمسببه؛ لأوهم بأنه سبب الرجل خاصة، فقطعه عن الإضافة ونكره ليعلم أنه يصح أن يقال إنه مسبب للرجل والعين.[4]

واعلم أنه وقع (في) تقرير بعض الأفاضل أن المُسبّب مُفَضّل باعتبار الموصوف الأول، مفضل علىٰ نفسه باعتبار غير ذلك الأول[5].

قال الإمام فخر الملة والدين الجاربردي: تكرار (مفضل) في هذا الموضع يوهم أن (علىٰ والباء) في قوله: "علىٰ نفسه باعتبار غيره" متعلق بمفضل مقدر[6]،

---

(١) زيادة من الإيضاح.

(٢) ذكر هذا في معرض توجيهه لنصب الصفة المشبهة شبيها بالمفعول وتمام عبارته:" وكل موضع نصب المعمول أو خفض ففي الصفة ضمير يعود علىٰ ما تقدم مما اعتمدت عليه، إن كان مذكر فمذكر، وإن كان مؤنث فمؤنث، وكذلك في التثنية والجمع، فتقول: مررت برجل حسنٍ الوجهَ... ؛ لأنهم لما نصبوا ما بعده وشبهوه بالمفعول، وجعلوا حسنا كأنه في الحقيقة لما قبله، ثم أتىٰ بالمعمول للأمر الذي كان به الأول حسنا، فالحسن علىٰ هذا التقدير لجملة ما تقدم، وذكر المعمول تبيينا للأمر الذي به حَسَنَ؛ لأن الشيء قد يكون يحسن جملته بحسن أمر ينضم إليه." الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٦٤٧، ٦٤٨.

(٣) انظر: شرح المقدمة الكافية ٢/ ٨٥٤.

(٤) انظر: مسألة الكحل للنكساري ص٦٢٠.

(٥) انظر: الأشباه والنظائر ٨/ ١٤٤، ١٤٥ نقلا عن رسالة الوضع.

(٦) ممن ذهب إلىٰ هذا النكساري انظر: مسألة الكحل ص٦١٧.

وإلا لكان المعنىٰ أنه مفضل باعتبار الأول، مفضل علىٰ نفسه باعتبار الثاني، ولا يلزم منه تفضيله علىٰ نفسه باعتبارين؛ لاحتمال حينئذ أن يكون هو مفضلا علىٰ شيء، ويكون الشيء الآخر مفضلا عليه، لكن المراد مفضل علىٰ نفسه باعتبارين مختلفين، فالوجه أن(علىٰ نفسه) متعلق بقوله: مفضل، وقوله: "باعتبار الأول" حال من مستتر (مفضل)، و(باعتبار غيره) حال من قوله: (علىٰ نفسه) الذي هو مستتر[1] (مفضل) من حيث المعنىٰ[2]، ولما كان (علىٰ نفسه) مفعولا بالواسطة، صح مجيء الحال منه[3]، والباء للمصاحبة والملابسة[4]، والتقدير: فُضل

---

(١) هكذا في المخطوطة، والصواب : متعلق مفضل أي المقدر .

(٢) قال الرضي: قوله: (علىٰ نفسه)، الضمير للمسبب، أي: هو، إذا اعتبرت الأول: مفضل، وإذا اعتبرت غير ذلك الأول، وهو في مثالنا: زيد، يكون مفضلا عليه." شرح الرضي علىٰ الكافية (٣/ ٤٦٧)

(٣) ولهذه العلة أجاز ابن مالك وفاقا لأبي علي الفارسي وابن برهان تقديم الحال علىٰ صاحبها المجرور بالحرف نحو مررت جالسة بهند خلافا للأكثرين. انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٣٦، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٢٨٥، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٥٨٩، وحاشية الصبان٢/ ٢٦٢.

(٤) للباء الجارة أربعة عشر معنىٰ: الأول: الالصاق وهو المعنىٰ الذي لا يفارقها نحو أمسكت بأحمد. والثاني: النقل والتعدية نحو ذهبت بمحمد. والثالث: الاستعانة نحو: كتبت بالقلم. والرابع: السببية نحو: لقيت بمحمد العالم. الخامس: المصاحبة نحو قوله تعالىٰ {اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا} [هود: ٤٨]. السادس: الظرفية نحو قوله تعالىٰ {نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ} [القمر: ٣٤]. السابع: البدل نحو ما يسرني بها حمر النعم . الثامن: المقابلة نحو اشتريت الكتاب بخمسين جنيها. التاسع: المجاوزة نحو قوله تعالىٰ {فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا} [الفرقان: ٥٩]. العاشر: الاستعلاء نحو قوله تعالىٰ {وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ} [آل عمران: ٧٥]. الحادي عشر: التبعيض أثبته الكوفيون واستشهدوا له

المسبب حال كونه [أ/ ١٠٥] مصاحبا وملابسا اعتبار الأول علىٰ نفسه حال كونه مصاحبا وملابسا اعتبار الثاني.(١)

قوله: (لأنه بمعنىٰ حسن)(٢) استدل علىٰ أن اسم التفضيل يعمل في الظاهر عند تحقق الشرائط المذكورة بوجهين(٣):

الأول: أن فيها ـ أي في هذه الشرائط المذكورة، يعني في صورة حصول هذه الشرائط ـ معنىٰ الفعل الذي اشتق اسم التفضيل منه(٤) من غير أن يتغير معناه، يعني: ما رأيتُ رجلًا أَحْسَنَ(٥) في عَيْنِه الكُحْلُ حُسْنه في عَيْنِ زَيْدٍ؛ لأن

بقوله تعالىٰ {يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ الله} [الإنسان: ٦] . الثاني عشر: القسم نحو أقسم بالله لأفعلن. الثالث عشر: الغاية نحو قوله تعالىٰ {وَقَدْ أَحْسَنَ بِي} [يوسف: ١٠٠]. الرابع عشر: الزائدة للتوكيد نحو قوله تعالىٰ {كَفَىٰ بِاللهِ شَهِيدًا} [الرعد: ٤٣]. انظر: رصف المباني ص ١٤٢، والجنىٰ الداني ص ٤٠، ومغني اللبيب ص١٤٠ وما بعدها.

(١) انظر: مسألة الكحل ص٦١٧.

(٢) انظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ص٨٥٤.

(٣) انظر: مسألة الكحل للنكساري٦٢٠. وذكر ابن الصائغ أن هذين الوجهين أو التعليلين مفهومان من كلام سيبويه، وفيها تعليل آخر مفهوم من كلامه اعتمد عليه شراح كتابه وهو أن أفعل إذا كان لتفضيل الشيء علىٰ نفسه في موضعين فهي جارية علىٰ الأول في المعنىٰ مع رفعها الظاهر، فترفعه إذ ذاك، كما ترفع الضمير؛ لأنك إنما تفضل بها المكان علىٰ غيره، إذ لا تقدر أن تفضل بها نفس الشيء علىٰ نفسه.(انظر: الباهر في رفع أفعل الظاهر نقلا عن الأشباه والنظائر للسيوطي٨/ ١٥٣)

(٤) وهو حَسُن.

(٥) هكذا في المخطوطة والصواب: حَسُن ، بوضع الفعل موضع اسم التفضيل، وعبارة النكساري:" لأن قوله: ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، معنىٰ قوله: ما رأيت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد." انظر: مسألة الكحل ص٦٢٠.

معنىٰ النافي زيادة حسن الكحل الذي في عين زيد، ومستلزم لنفي زيادة حسن الكحل الذي في عين الرجل، وبقي مساواته. فكذا مدلول المثال المذكور، يعني معناه أيضا: زيادة حسن الكحل الذي في عين زيد، وليس معناه: نفي زيادة حسن الكحل الذي في عين الرجل علىٰ كونه في عين زيد[1]؛ لأنه يحتمل المساواة.

وتقدير معنىٰ المثالين أن قولنا: رأيت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد، أعني: إذا كان الفعل موجبا، إنما يستعمل حيث يكون لحسن الكحل الذي في عين زيد مقدار كامل معين، ويكون زعم المتكلم أن الكحل الذي في عين الرجل الآخر يكون له ذلك المقدار من الحسن، ويريد إثباته لذلك الرجل، فإذا أراد المخاطب نفي ما أثبته المتكلم وزعمه يقول: ما رأيتُ رجلًا حَسُنَ [الكُحْلُ في عَيْنِه][2] حُسْنُه في عَيْنِ زيدٍ، فمراده يكون نفي مساواة حُسْن كل[3] الرجل لحسن كحل زيد، وأمّا أنّ حسن كُحْل الرجل ليس زائدا علىٰ حسن كحل زيد فأمر متفق عليه عندهما.

---

(١) قال الحديثي:" وإنما قلنا: إن ما وجد فيه الشروط المذكورة في معنىٰ الفعل، أي: يكون معناه مزيّة حسنه في عين زيد الذي هو المعنىٰ إذا عبر بالفعل، وليس معناه نفي زيادة حسنه في عين رجل علىٰ كونه في عين زيد المحتمل للمساواة؛ إذ المراد منه عند وجدان الشروط فيه المبالغة والتعجب، إذ معنىٰ ما هو العلم في هذا الباب: ما أحسن الكحل في عين زيد، والفعل المعبر عنه معناه: مزية الكحل في عين زيد أيضا، فيعاقبه معنىٰ." شرح الكافية ص٣٩١، ٣٩٢.

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام. انظر: المصدر السابق ص٣٩٢.

(٣) هكذا في المخطوطة والصواب : كحل.

فحصل مما ذكرناه أن معنىٰ قولنا: مَا رأيتُ رجلا حَسُن في عينه الكحلُ حُسنه في عينِ زيدٍ، تفضيل الكحل الذي في عين زيد علىٰ الكحل الذي في عين الرجل، هذا في الفعل، وأما اسم التفضيل فتقول فيه: إذا كان الكحل في عين زيد مقدارا كاملا من الحسن، وكان المتكلم زاعما زيادة الكحل في عين رجل آخر علىٰ ما في عين زيد يستعمل [ب/ ١٠٥] قولنا: رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، أي يستعمل اسم التفضيل الواقع في الموجب مبالغة في حسن الكحل الذي في عين الرجل الآخر، ونقصا لما في عين زيد حتىٰ أنه لم يرض بمساواته حسن كحل عين الرجل بحسن كحل عين زيد، بل فضله عليه.

فإذا أراد المخاطب هنا نفىٰ قول المتكلم، يقول: ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، ينبغي أن يحمل معنىٰ كلامه أيضا علىٰ المبالغة، فلا يكون معناه نفي زيادة يحسن[1] كحل عين رجل؛ لأن نفي زيادته محتملة مساواته لما في عين زيد، فلا يكون فيه مبالغة، لكن المقصود حصول المبالغة في المعنىٰ، فينبغي أن يحمل علىٰ زيادة حسن كحل عين زيد علىٰ حسن كحل عين رجل، لندفع زيادة حسن كحل رجل وكذا مساواته فيحصل حينئذ ما قصد من المبالغة.

فثبت بما ذكرنا أن معنىٰ قولنا: ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، تفضيل كحل عين زيد، وقد كان هذا بعينه معنىٰ قولنا: ما رأيت رجلا حسن في عينه الكحل منه في عين زيد كما علمت، فيكون أحسن في المثال

(١) هكذا في المخطوطة، والصواب: حسن. انظر: شرح الكافية للحديثي ص٣٩٢.

المذكور في معنىٰ حسن، فيكون اسم التفضيل فيه معنىٰ الفعل، فينتفي مانع عمله وهو انتفاء كونه في معنىٰ الفعل فيعمل في الظاهر.

ورأيت في بعض الحواشي كلاما منسوبا إلىٰ ابن مالك[1] (رحمه الله تعالىٰ) وهو أن هذا الإعمال بمنزلة إعمال اسم الفاعل الماضي إذا وصل بالألف

---

(١) صرح ابن مالك بذلك في شرح الكافية الشافية (٢/ ١١٤٠) وعبارته:" ... ولأن كونه سببيا علىٰ الوجه المستعمل يجعل أفعل واقعا موقع الفعل؛ وذلك أن قولك: "ما من أحد أحسن في عينه الكحل من زيد" يقوم مقامه: ما من أحد يحسن في عينه الكحل كزيد. فتنزل ارتفاع الظاهر بـ"أفعل" هنا لوقوعه موقع فِعْل منزلة إعمال اسم الفاعل الموصول به الألف واللام حلال المضي؛ لأن وصل الألف واللام به أوجب تقديره بفعل."

وقال في شرح التسهيل (٣/ ٦٧) :" فكان رفع الفعل للظاهر لوقوعه موقعا صالحا للفعل علىٰ وجه لا يغير المعنىٰ بمنزلة اسم الفاعل الماضي معنىٰ إذا وصل بالألف واللام، فإنه كان ممنوع العمل لعدم شبهه بالفعل الذي في معناه، فلما وقع صلة قدّر بفعل وفاعل ليكون جملة، فإن المفرد لا يوصل به موصول، فانجبر لوقوعه موقع الفعل ما كان فائتا من الشبه، فأعطىٰ العمل بعد أن مُنِعه فكذلك أفعل الواقع في الموقع المشار إليه حدث له بالقرائن التي قارنته فيه معاقبة للفعل علىٰ وجه لم يكن بدونها، فرفع الفاعل الظاهر بعد أن كان لا يرفعه. وأيضا فإنه حدث له في الموقع المشار إليه معنىٰ زائد علىٰ التفضيل، وذلك أنك إذا قلت: ما الكحل في عين زيد أحسن منه في عين عمرو، لم يكن فيه تعرض لنفي المساواة، وإنما تعرض فيه لنفي المزية، بخلاف قولك: ما رأيت أحدا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، فإن المقصود به نفي المساواة ونفي المزيّة." وقد تبعه ابنه في شرحه علىٰ الألفية. انظر شرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٣٤٧، وراجع: التذييل والتكميل لأبي حيان ١٠/ ٢٨٩، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٦/ ٢٦٩٧.

واللام، فإنه كان ممنوع العمل لعدم شبهه بالفعل الذي بمعناه، فلما وقع صلة وقدر بالفعل ليكون جملة عمل، فكذلك ما بمعناه. (١)

فإن قيل:(٢) فعلىٰ هذا يجوز أن يكون أحسن في قولنا: ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه، رافعا لـ (أبوه)؛ لأنه في معنىٰ: ما رأيت رجلا حَسَنَه أبوه، أي: غلبه بالحسن، فيكون اسم التفضيل في معنىٰ الفعل الذي هو [أ/ ١٠٦] زاد ، أو حسنه بمعنىٰ غلبه بالحسن، لكنه ممتنع بالاتفاق.

أجيب:(٣) بأن المراد من الفعل الذي يكون اسم التفضيل في معناه هو الفعل الذي اشتق اسم التفضيل منه [لا أي فعل اتفق، فيمتنع ارتفاع الظاهر به](٤) في صورة النقض؛ لأن أحسن ليس مشتقا من (زاد)، ولا من (حسنه) بمعنىٰ: غلبه في الحسن.(٥) هذا ما يتعلق بالوجه الأول.

---

(١) اعترض أبو حيان علىٰ هذا التعليل حيث ذكر أن كلام ابن مالك فيه تكثير لا طائل تحته ، ودعوىٰ أنَّ نحو: ما رأيتُ أحدًا أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ قُصد به نفي المساواة ونفي المزية لا دليل علىٰ ذلك؛ بل لا فرق بين قولك «ما رأيتُ أحدًا الكحلُ في عينه أحسنُ منه في عينِ زيد» وبين المثال السابق، كلاهما فيه نفي المزية لا نفي المساواة، وأَفْعَلُ التفضيل سواءٌ أَرَفَعتِ المضمرَ أم المظهر إنما تدلُّ علىٰ الزيادة في ذلك الوصف، فإن كان الكلام مثبتًا كانت تلك الزيادة ثابتة، وإن كان نفيًا كانت تلك الزيادة منفيَّة، ولا يدلُّ انتفاء تلك الزيادة علىٰ انتفاء المساواة بوجه." التذييل والتكميل ١٠/ ٢٩٠ بتصرف يسير.

(٢) انظر: شرح الكافية للحديثي ص٣٩٤، ومسألة الكحل للنكساري ص ٦٢٢.

(٣) انظر: مسألة الكحل للنكساري ص٦٢٢.

(٤) زيادة من مسألة الكحل للنكساري يستقيم بها الكلام.

(٥) وقد علل الحديثي لذلك بأن دلالة (أحسن) علىٰ الزيادة مدلول عليها بالصيغة، وأما زاد وحسنه بمعنىٰ غلبه فمدلول عليها بالمادة، وأيضا: لأن اسم التفضيل يدل علىٰ الغريزة بخلافهما، فتفوت الغريزة المستفادة منه إذا عنه بهما. انظر: شرح الكافية ص٣٩٤.

الوجه الثاني[1]: أنه لو لم يرفع (الكحل) بـ (أحسن) في المثال المذكور لكان رفعه علىٰ الابتداء[2]، ويكون حينئذ (أحسن) مرفوعا علىٰ أنه خبر عن المبتدأ الذي هو (الكحل)، فيلزم الفصل بين العامل الذي هو (أحسن) ومعموله الذي [هو][3] (منه) بأجنبي وهو (الكحل)؛ لأن (الكحل) علىٰ تقدير أن يكون مرتفعا بالابتداء لا يكون معمولا لـ (أحسن)، بل يكون معمولا للتجريد[4]، فيكون أجنبيا[5]؛ لكن العامل ومعموله ككلمة واحدة، فكما لا يجوز الفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة بالأجنبي، فكذلك لا يجوز بين ما هو كذلك.

(١) أي من الوجهين اللذين اعتلا بهما الجمهور لرفع أفعل الظاهر إذا استوفىٰ الشروط.
(٢) انظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ص٨٤٥، وشرح الكافية للحديثي ص٣٩٣، ومسألة الكحل للنكساري ص ٦٢٥.
(٣) زيادة يستقيم بها الكلام.
(٤) علىٰ القول بأن رافع المبتدأ والخبر هو تجردهما للإسناد، أي تعريهما من العوامل اللفظية وهو مذهب الجرمي والسيرافي وكثير من البصريين. (انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ١٧٥، وشرح التسهيل لابن مالك١/ ٢٧١، والتذييل والتكميل٣/ ٢٦٣) وقد صححه ابن عصفور والأبذي ، واستدلا علىٰ ذلك بأن التعري عن العوامل وجد رافعا للاسم بشرط أن يكون المعرىٰ قد ركب من وجه ما. (انظر: شرح الجمل لابن عصفور١/ ٣٥٦، شرح الجزولية للأبذي ص ٨٦٥). وفي رافع المبتدأ والخبر مذاهب أخرىٰ انظرها في: الكتاب٢/ ١٢٧، والمقتضب٤/ ١٢٦، و الإنصاف١/ ٣٨، والتبيين للعكبري ص ٢٢٤، واللباب ١/ ١٢٥، والتعليقة لابن النحاس١/ ٢٩٧.
(٥) قال ابن الصائغ في مسألة الكحل:" ومعنىٰ الأجنبي أنه غير معمول له عمل الفعل فيه، وإلا فالفصل بالخبر أو بالمبتدأ أو بالخبر ومعموله، فصل بمعموله عند من يرفع

وقال ابن مالك: أحسن ومنه بمنزلة المضاف والمضاف إليه، وهما ككلمة واحدة، فيمتنع الفصل بينهما.(١)

وأما إذا كان ارتفاع (الكحل) بـ (أحسن) فلا يلزم الفصل بينهما بالأجنبي؛ لأن (الكحل) أيضًا حينئذٍ يكون معمولا لـ (أحسن)، والمعمول لا يكون أجنبيا.

قال المصنف في شرح الكافية في بيان هذا الوجه: " لتعذر الرفع علىٰ الابتداء لقصوره عن غيره."(٢) أقول: معناه رفع (الكحل) ينبغي أن يكون علىٰ [الفاعلية](٣) لـ (أ حسن)، وإلا لكان علىٰ الابتدائية، لكن رفعه علىٰ الابتداء قاصر عن الرفع علىٰ غير الابتداء، أي: عن الرفع علىٰ الفاعلية، وإنما كان الرفع علىٰ الابتداء قاصرا عن الرفع علىٰ الفاعلية؛ لأن الرفع علىٰ الابتداء مستلزم للفساد المذكور، وهو الفصل، وأما الرفع علىٰ الفاعلية فلا يستلزم .

فإن قيل: علىٰ تقدير رفع (الكحل) بالابتداء يقدم (منه) علىٰ (الكحل) فيقال: ما رأيت رجلا أحسن في عينه منه الكحل في عين زيد، فلا [ب/ ١٠٦] يلزم الفصل المذكور.

أحدهما بالآخر، والفصل بين العائد ومعموله بالأجنبي لا يجوز؛ لأنهما كالكلمة واحدة." انظر: الأشباه والنظائر ٨/ ١٥٦ نقلا عنه.

(١) انظر: شرح الكافية الشافية٢/ ١١٣١ .

(٢) شرح المقدمة الكافية ص ٨٥٤.

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام.

أجاب المصنف عن هذا السؤال في شرح الكافية: بأنه لا يجوز ذلك؛ وإلا يلزم رجوع الضمير في (منه) علىٰ غير مذكور[1] . يعني: يلزم الإضمار قبل الذكر.[2]

وفيه نظر مشهور وهو أن (الكحل) علىٰ تقدير كونه مبتدأ في نية التقديم و(منه) في نية التأخير؛ لأنه من تتمة (أحسن) وهو خبر، فيعود الضمير علىٰ غير مذكور بحسب اللفظ، وهو جائز كما في قولنا: في داره زيد.[3]

---

(١) نص عبارته :" ولو قدمت "منه" لرجع الضمير علىٰ غير مذكور." شرح المقدمة الكافية ص٨٥٤.

(٢) الإضمار قبل ذكر ممتنع إلا في سبع مسائل هي: الأولىٰ: إذا كان الضمير مرفوعا بنعم أو بئس مفسرا بتمييز نحو: نعم رجلا محمد، وبئس رجلا المنافق. الثانية: إذا كان مرفوعا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما كما هو مذهب سيبويه، نحو ضربوني وضربت قومك. الثالثة: أن يكون مخبرا عنه يفسره خبره نحو قوله تعالىٰ{إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا} [المؤمنون: ٣٧]. الرابعة: أن يكون ضمير شأن أو قصة، نحو قوله تعالىٰ (قل هو الله أحد)، وقوله {فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا} [الأنبياء: ٩٧]. الخامسة: أن يكون مجرورا بـ (رب) مفسرا بتمييز نحو: ربه رجلا. السادسة: أن يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له نحو: ضربته زيدا، وفاقا للأخفش ومن تبعه. السابعة: أن يكون متصلا بفاعل ومفسره مفعول مؤخر وفاقا للأخفش وبعض الكوفيين نحو قول حسان رضي الله عنه:

وَلَو أَن مجدا أخلد الدَّهْر وَاحِدًا ... من النَّاس أبقىٰ مجده الدَّهْر مطعما

راجع: مغني اللبيب ص ٦٣٥ وما بعدها.

(٣) قال ابن يعيش (شرح المفصل ١/ ٢٣٥) :"إن تقديم المضمر علىٰ الظاهر إنّما يمتنع إذا تقدّم لفظًا ومعنًىٰ، نحو: "ضَرَبَ غلامُه زيدًا"، وأمّا إذا تقدّم لفظًا والنيّةُ به التأخيرُ، فلا بَأْسَ به، نحو: "ضرب غلامَه زيدٌ"، ألا ترىٰ أن الغلام هاهنا مفعولٌ، ومَرْتَبَةُ المفعول أن يكون بعد الفاعل، فهو وإن تقدّم لفظًا، فهو مؤخَّرٌ تقديرًا وحُكْمًا. ومنه قوله تعالىٰ: {فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَىٰ}، "الهاء" في "نفسه" عائدةٌ إلىٰ "موسىٰ" وإن كان الظاهر متأخّرًا؛ لأنّه في حكم المقدَّم من حيث كان فاعلًا، ومثله

وأجيب عن هذا النظر: بأن ذلك إنما جاز فيما جاء عن العرب وذلك في غير هذا الباب، أما في هذا الباب فلم يجئ، فلا يجوز.[1]

أقول: جواز رجوع الضمير إلىٰ المذكور لفظا لا معنىٰ، أو معنىٰ لا لفظا أمر قياسي غير مختص بباب دون باب، فيكون هذا الجواب ساقطا.

فأجاب الإمام ركن الدين الحديثي[2] بأنه لا يجوز أن يقدم (منه) علىٰ (الكحل)، وإلا يلزم أن يُظن أن ضمير (منه) راجع إلىٰ (رجل)، وحينئذٍ يكون علىٰ[3] فعل غير قلبي عاملا في ضميري شيء واحد[4].

أقول: في هذا الجواب أيضًا نظر:

أما أولا؛ فلأن رجوع الضمير إلىٰ (رجل) مفسر للمعنىٰ فلا يظن، بل لا يتوهم رجوعه إليه؛ لأن الكلام مع من له تمييز. وأيضا لا يترك المظنون [الجائز][5] الفائدة.

قولهم في المَثَل: "في أَكْفانه لُفَّ الميّتُ"، وقالوا: "في بَيْته يُؤْتَىٰ الحَكَمُ". فقد تقدّم المضمر علىٰ الظاهر فيهما لفظًا؛ لأنّ النيّة بهما التأخير، والتقديرُ: لُفَّ الميتُ في أكفانه، ويُؤْتَىٰ الحكمُ في بيت." وانظر: التذييل والتكميل ٢/ ٢٥٩، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٢/ ٥٥.

(١) انظر: مسألة الكحل للنكساري ص٦٢٦.

(٢) انظر: شرح الكافية للحديثي ص٣٩٤. وقد سبقه إلىٰ هذا الجواب ابن الناظم فإنه قال في شرح الألفية (ص: ٣٤٨):"... فإن قلت: وأي حاجة إلىٰ ذلك؟ ولم لم يجعل مبتدأ مؤخرًا عن (من)، فيقال: ما رأيت رجلا أحسن في عينيه منه في عين زيدٍ الكحل، أو مقدمًا علىٰ أحسن، فيقال: ما رأيت رجلا الكحل أحسن في عينه منه في عين زيدٍ؟ قلت: لم يؤخر تجنبًا عن قبح اجتماع تقديم الضمير علىٰ مفسره، وإعمال الخبر في ضميرين لمسمىٰ واحد وليس هو من أفعال القلوب."

(٣) هكذا في المخطوطة، والصواب إسقاط (علىٰ).

(٤) انظر: االأشباه والنظائر ٨/ ١٥٨ (نقلا عن مسألة الكحل لابن الصائغ).

(٥) زيادة من مسألة الكحل للكنساري ص٦٢٧.

أما ثانيا فكان ينبغي أن يجوز تأخير (منه) أيضا؛ لأن في[1] رجوع (منه) إلىٰ (رجلا) باقٍ علىٰ تقدير تأخير (منه) فحينئذ يلزم إعمال فعل غير قلبي في ضميري شيء واحد[2].

وأما ثالثا: فلأن عمل الفعل غير القلبي إنما لا يجوز في ضميري شيء واحد إذا كان أحدهما فاعلا والآخر مفعولا به، لأنه كما يفهم من كلامهم بالصريح[3] لا في ضميري شيء واحد مطلقا[4]، ودليلهم علىٰ هذه الدعوىٰ أيضًا يدل علىٰ[5] المعنىٰ.

---

(١) هكذا في المخطوطة والصواب إسقاط في.

(٢) قال ابن مالك (شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٦٣):" مما يختص بالأفعال القلبية إعمالها في ضميري رفع ونصب متصلين مع اتحاد المسمىٰ نحو: "علمتني فقيرًا إلىٰ عفو الله"، وكذا "علمتك"، و"علمه"، ومنه قوله تعالىٰ: {كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَىٰ، أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَىٰ}. وأشرك في هذا مع الأفعال القلبية: "رأيت" الحلمية والبصرية، قال الله تعالىٰ: {قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزاً}... وشذ هذا الاستعمال في عدم وفقد."
وأجاز ابن مالك ووافقه الرضي إسناد الفعل غير القلبي إلىٰ ضميرين لمسمىٰ واحد إذا كان أحدهما منفصلا نحو: ما أكرمت إلا إياي. انظر: المصدر السابق، وشرح الكافية للرضي٤/ ١٧٠.

(٣) قال سيبويه (الكتاب٢/ ٣٦٦):" باب لا تجوز فيه علامة المضمَر المخاطَب، ولا علامة المضمَر المتكلم، ولا علامة المضمَر المحدَّث عنه الغائب؛ وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول للمخاطَب: اضرِبْكَ، ولا اقتُلْكَ، ولا ضربْتَك، لما كان المخاطب فاعلا وجعلت مفعوله نفسه قبُح ذلك، لأنهم استغنوا بقولهم: اقتُل نفسك، وأهلكتَ نفسك، عن الكاف ها هنا وعن إياك." وانظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ١٢٨، وتمهيد القواعد٢/ ١٥٣٨.

(٤) انظر: مسألة الكحل للنكساري ص٦٢٧.

(٥) هكذا في المخطوطة، والصواب: عليه.

فإن قيل: سلمنا أن تقديم (منه) علىٰ (الكحل) عند جعله مبتدأ غير جائز، لكن لم لا يجوز أن يقدم (الكحل) علىٰ (أحسن) مع إبقاء (منه) في موضعه؟ فيقال: ما رأيت رجلا الكحل أحسن في عينه منه في عين زيد، فيكون (الكحل) مبتدأ و(أحسن) [أ/ ١٠٧] خبره، فلا يلزم رجوع الضمير إلىٰ غير المذكور، وإلا ظن رجوع (منه) إلىٰ الرجل، فحينئذ لا يتعذر جعله مبتدأ، وإذا لم يتعذر جعله مبتدأ، فلا يلزم إعمال اسم التفضيل في الظاهر؛ لأن لزوم إعماله في الظاهر إنما كان لتعذر الابتداء، كما دل عليه الوجه الثاني.(١)

أجيب من وجهين:

الأول:(٢) أن هذا الوصف سببي، وفي الوصف السببي لا بد من تكرير الصفة، وإذا جعل (الكحل) مرتفعا بـ(أحسن) يكون التكرير بالحسن اللازم من الوصف السببي واضحا، وأما إذا جعل مبتدأ وقدم علىٰ (أحسن) يفوت وضوح التكرير، فإذا لزم من هذا التقدير فوات أمر مقصود، فيكون منفيا.

الثاني(٣): أن امتناع رفعه الظاهر ليس لعلة؛ ولذلك أعمله بعض العرب في الاسم الظاهر مطلقا، إجراء له مجرىٰ اسم الفاعل، وقد حكاه سيبويه(٤)، بل لأمر استحساني.(٥)

وأما تقديم (الكحل) علىٰ تقدير كونه مبتدأ فإنه موهم لفساد المعنىٰ، فإن صدق قولك: ما رأيت رجلا، مع كل أحد رأىٰ رجلا أو أكثر، يتوقف علىٰ ذكر

---

(١) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٣٤٨، وشرح الكافية للحديثي ص ٣٩٤.

(٢) انظر: شرح الكافية للحديثي ص٣٩٤.

(٣) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٣٤٨، وشرح الكافية للحديثي ص٣٩٤، والأشباه والنظائر ٨/ ١٥٦ (نقلا عن مسألة الكحل لابن الصائغ).

(٤) نحو قولهم: مررت برجل أكرمَ منه أبوه. انظر: الكتاب٢/ ٢٧، توضيح المقاصد٢/ ٩٤٣، وهمع الهوامع٣/ ٩٢

(٥) وهو الوارد في الجواب الأول.

مخصص لقولك :(رجلا)، وهو هاهنا الوصف بـ (أحسن)؛ ليصونه من الكذب من أول الأمر، فكان تقديم (أحسن) مطلوبا فوق كل مطلوب، فقدم ليعلم صدق الكلام من أول الأمر من غير أن يظن كذبه أولا، ثم [يزول][1] من سماع آخر الكلام، وإذا قدم اغتفر ما يترتب علىٰ تقديمه من رفع الظاهر، ومخالفة الأمر الاستحساني؛ لئلا يلزم ما هو أشد محذورا، وهو يوهم فساد المعنىٰ.

فإن قيل:[2] إذا قدم (الكحل) يكون مع ما بعده صفة، فيكون مخصصا له. أجيب: بأنه وإن كان كذلك لكن لم يعلم المخصص من أول الأمر، كما علم من تقديم (أحسن)؛ إذ لم يدل مجرد (الكحل) المذكور بعد (رجل)، ولا هو مع (أحسن) علىٰ وصفه بهما، بل إنما يعلم تخصيصه بهما إذا ذكر الضمير العائد إليه، وقبله [ب/ ١٠٧] يظن كذبه .

فإن قيل:[3] علىٰ مقتضىٰ ما ذكرتم يجوز رفعه الظاهر في الإثبات، فيقال: ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، بنصب (أحسن).

أجيب: بأن صدق المثبت لا يتوقف علىٰ ذكر المخصص، كما كان في النفي كذلك؛ لأن الإثبات يصدق مطلقا، فالوصف لزيادة الفائدة فيه، وفي النفي لصون الكلام عن الكذب، فلا ضرورة إلىٰ تقديم (أحسن) في الإثبات فيقال: رأيت رجلا الكحل أحسن في عينه منه في عين زيد، فلا يلزم رفعه الظاهر ولا للفصل.

---

(١) زيادة من شرح الكافية للحديثي، فالنص له بتصرف انظر ص٣٩٤.

(٢) انظر: شرح الكافية للحديثي ص ٣٩٤.

(٣) انظر: المصدر السابق.

أقول: ولقائل أن يقول: الجوابان المذكوران عن تقديم (الكحل) يلزم منهما أن يكون تقديم (أحسن) ورفعه الظاهر أولىٰ من تقديم (الكحل)، وجعله مبتدأ، فيكون ارتفاعه علىٰ المبتدأ جائز، لكن الكلام في تعذر الابتداء.

وإذا فرعنا علىٰ تقدير الدليلين الدالين علىٰ عمل اسم التفضيل في الظاهر عند وجود الشروط المذكورة مع تعلق بها، فلنرجع إلىٰ فائدة القيود فنقول: إنما اشترط أن يكون أفعل جاريا علىٰ شيء؛ لأنه لو وقع في أول الكلام تضعف الوصفية فيه فلا يعمل، ولا يكون اسم تفضيل كالصفات الواقعة بعد حرف النفي؛ لأنه أضعف عملا منها، ففي قولنا: ما أحسن في عين زيد منه في عين غيره الكحل، يرفع (الكحل) و(أحسن) علىٰ المبتدأ والخبر.(١) وإنما قال: "وهو في المعنىٰ لمسبب"(٢)؛ لأنه لو لم يكن المسبب، بل يكون في المعنىٰ أيضا لما جرىٰ عليه في اللفظ، لا يكون عاملا في الفاعل الظاهر؛ لأن فاعله حينئذ يكون مضمرا، ولا يكون (عاملا) في المفعول الظاهر؛ لجواز كون اسم التفضيل مشتقا من الفعل اللازم، فلا يكون هنا مفعول أصلا فضلا عن عمله فيه.

وإنما شرط تفضيل المسبب؛ لأن اسم التفضيل كان من حيث المعنىٰ للمسبب [أ/ ١٠٨] فيكون المسبب مفضلا، ولا بُدَّ لمفضل من التفضيل.(٣)

وإنما شرط تفضيله علىٰ نفسه ليبقىٰ المسبب مفضلا إذا قدر بفعله، بخلاف قولنا: رأيت رجلا أفضل منه أبوه، فإنه لا يبقىٰ (أبوه) فيه مفضلا إذا قدر بالفعل؛

---

(١) انظر: شرح الكافية للحديثي ص٣٩٣.

(٢) انظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ص٨٥٤.

(٣) قال الحديثي في شرح الكافية ص٣٩١: " وشرط تفضيل المسبب؛ إذ لا بد لمفضل منه. "

لأنه إذا قدر بالفعل يصير: رأيت رجلا فضل أبوه فضله، ولا شك أن (أبوه) لم يزل مفضلا عند التقدير بالفعل؛ لأنه ليس في سياق النفي. ولو قيل: ما رأيت رجلا أفضل منه أبوه، يبقىٰ (أبوه) مفضلا عند التقدير بالفعل.(١)

وأما اشتراط اعتبارين(٢) فلأن تفضيل الشيء علىٰ نفسه لا يتحقق إلا بهما. وإنما شرط أن يكون منفيا؛ لأنه لو كان مثبتا لا يكون في معنىٰ فعله، وإذا لم يكن في معنىٰ فعله فلا يعمل، ألا ترىٰ أن قولنا: رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، معناه التفضيل، أي: زيادة حسن كحل عين الرجل علىٰ حسن كحل عين زيد، وقولنا: رأيت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد، معناه التشبيه ومساواة الكحلين في الحسن.(٣)

قال المصنف في شرح أرجوزته: "لم يرفعوا باسم التفضيل اسما ظاهرا إلا مشروطا بأن يكون مسببا مفضلا عليه باعتبارين: أحدهما: اعتبار موصوفه المنفي في الأفضلية، والثاني: اعتبار ما يذكر بعد (من) في المفضولية، كقولك: ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، فالأول هو المفضل، والثاني المفضل عليه، وإنما يفهم العكس من جهة النفي، كما إذا قلت: ما زيد أفضل من عمرو."(٤)

---

(١) انظر: شرح الكافية ص٣٩١.

(٢) للأول فضل وللآخر زيادة فضل في ذلك المعنىٰ، كما في نحو قولك: محمد قائما أحسن منه قاعدا. انظر: المصدر السابق.

(٣) انظر: شرح الكافية للحديثي ص ٣٩٢، ومسألة الكحل للنكساري ص٦٢٤.

(٤) شرح الوافية نظم الكافية ص٢٣٥.

أقول: موصوف اسم التفضيل مفضل لفظا، وما يذكر بعد (من) يمثل المفضل عليه لفظا، ثم المفضل لفظا قد يكون بعينه المفضل معنىٰ ، وكذلك المفضل عليه، وذلك اسم التفضيل الواقع في الإثبات، وقد يكون [ب/ ١٠٨] المفضل لفظا مفضلا عليه معنىٰ، فالمفضل عليه لفظا مفضل معنىٰ كما في قولنا: ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، وأمثال ما وجد [فيه][1] هذه الشروط المذكورة، وقد يكون المفضل لفظا محتملا لأن يكون مفضلا عليه، وأن لا يكون مثل: ما زيد أفضل من عمرو؛ إذ في المثال المذكور حكم المتكلم بانتفاء أفضلية زيد، وانتفاء أفضليته قد تكون بالمساواة، وقد تكون بالمفضولية.

قوله: "ولك أن تقول..."[2] المعنىٰ: إن لك فيما بعد المرفوع وهو (الكحل) عبارة أخصر من العبارة الأولىٰ، لكن معناها بعينه هو معنىٰ العبارة الأولىٰ ، وهي: ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من عين زيد، حذف الضمير

---

(١) زيادة يستقيم بها الكلام.

(٢) قال ابن الحاجب:" ولك أن تقول: ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من عين زيد، وإن قدمت ذكر العين قلت: ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل، نحو قول الشاعر:

مررت علىٰ ودي السباع ولا أرىٰ كوادي السباع حين يظلم واديا
أقل به ركـــب أتـــــــوه تئية وأخوف إلا ما وقىٰ الله ساريا"

شرح المقدمة الكافية ص٨٥٥.

من (منه)، و(في) من (في عين زيد)، وأدخل (من) في (عين زيد)، فبقي ما ذكرناه.[1]

قوله: "وإن قدمت..." المعنىٰ: إن لك عبارة ثالثة أخصر من الأولين، وهي أن تقدم المفضل عليه في المعنىٰ، وهو (عين زيد) علىٰ أفعل، فيستغنىٰ عما بعد المرفوع، فيبقىٰ: ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل.

قال الإمام ركن الدين الحديثي رحمه الله تعالىٰ:[2] إنما سمي (عين زيد) مفضلا؛ لأنه إذا لم يدخل النفي كان العين مفضلا عليه؛ لأنه مذكور بعد (من)، فكذلك إذا دخل النفي إبقاء لحكمه قبل النفي. وقال: معنىٰ ؛ لأن التفضيل بالحقيقة للعين.

وإنما سمي (عين زيد) مفضلا عليه باعتبار أنه مفضل عليه لفظا، كما يفهم هذا المعنىٰ مما نقلناه من شرح الأجوزة، وأما أن التفضيل بالحقيقة للعين لا للكحل؛ فلأن تفاوت الكحل الواحد بالأحسنية وغيرها في عينين إنما يكون من تفاوت العينين بهما[3]، أو نقول: إنما كان التفضيل بالحقيقة للعين؛ لأنا إذا

---

(١) وذكر ابن مالك أن المحذوف في هذه الصورة المضاف فقط؛ إذ أصل المثال: ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من كحل عين زيد. (انظر: شرح التسهيل٣/ ٦٥) واعترضه الحديثي بأنه يلزم عليه تعدد الكحل، وحينئذ لا يكون من تفضيل الشيء علىٰ نفسه. (انظر: شرح الكافية للحديثي ص٣٩٥.

(٢) نص عبارة الحديثي كما في شرح الكافية ص ٣٩٥ :" وإنما سمي مفضلا عليه إبقاء لحكمه قبل دخول النفي، وقال: معنىٰ؛ لأن التفضيل بالحقيقة للعين لا للكحل."

(٣) انظر: مسألة الكحل للكنساري ص٦١٩.

[أ/ ١٠٩] فضلنا الشيء علىٰ نفسه باعتبارين، فالمفضل فيه وإن كان بعينه المفضل عليه من حيث اللفظ، لكن من حيث الحقيقة يكون واحدا من ذينك الاعتبارين مفضلا، والآخر مفضلا عليه، كقولنا: زيد قائما أحسن منه قاعدا، فالمراد من هذا التركيب: تفضيل حسن قيام زيد علىٰ حسن قعوده، وكذلك ذهب أرباب التحقيق إلىٰ أن تفضيل الشيء علىٰ نفسه باعتبارين من حيث الحقيقة تفضيل الشيء علىٰ غيره، وإذا ثبت هذا والاعتباران فيما نحن فيه (عين الرجل) ، و(عين زيد)ـ فيكون(عين زيد) مفضلا عليه من حيث الحقيقة فافهم.[١]

فإن قيل: ينبغي أن يكون في هذه العبارة رفع (أحسن)[٢]؛ إذ لا فصل فيهما، مع أنه لا يجوز بالاتفاق.

أجاب عنه المصنف في شرح الكافية[٣] بأنها فرع العبارة الأولىٰ، وكما لا يجوز الرفع في الأصل لا يجوز في الفرع، وبأن الفصل بها مقدر أيضا علىٰ تقدير رفع (أحسن).

أقول: ولقائل أن يقول علىٰ الجواب الثاني أنهم ما [٤]جوزوا في التقدير ما لم يجوزوا في غيره[٥]، فحينئذ ينبغي أن يجوز في العبارة الثالثة رفع (أحسن) علىٰ

---

(١) انظر: مسألة الكحل للكنساري ص٦١٩.

(٢) أي علىٰ الخبرية ويرفع الكحل علىٰ الابتداء.

(٣) انظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ص٨٥٥، والفوائد الضيائية للجامي٢/ ١٦٣.

(٤) هكذا في المخطوطة، والصواب إسقاط (ما).

(٥) نسب ابن الصائغ هذا الجواب للرشيد سعيد فقال:" وقال الرشيد سعيد: قد جوزوا في التقدير ما لا يجوز في غيره." انظر: الأشباه والنظائر ٨/ ١٥٩.

الخبر، وإن لزم الفصل تقديرا، ولوقوع التغيير الكثير في العبارة الثالثة من الحذف والتقديم والتأخير، ولا يتوهم أنها غير جائزة؛ فلذلك احتاج إلىٰ إيراد نظير لها جاء في كلام العرب، وقد أنشده سيبويه[1] وهو قوله:[2]

مَرَرْتُ عَلَىٰ وَادِي السِّبَاعِ وَلَا أَرَىٰ كَوَادِي السِّبَاعِ حِينَ يُظْلِمُ وَادِيًا
أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَـــــــــوهُ تَئِيَّةً وَأَخْوَفَ إِلَّا مَا وَقَىٰ اللهُ سَارِيًا

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٣٢.

(٢) البيتان من الطويل، وهما لسحيم بن وثيل في الكتاب٢/ ٣٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي٢/ ٢٦٢، والمقاصد النحوية للعيني٤/ ١٥٤٣، وخزانة الأدب٨/ ٣٢٧، والمعجم المفصل في شواهد العربية٨/ ٣٢٧، ووردا بلا نسبة في الأصول في النحو لابن السراج٢/ ٣٠، والحجة للقراء السبعة ٤/ ٣٦٨، وشرح أبيات سيبويه لابن النحاس ص١١٣، وشرح التسهيل لابن مالك٣/ ٦٦، وشرح الألفية لابن عقيل٢/ ١٨٨، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٦٩٤، والمقاصد الشافية٤/ ٥١٧. وادي السباع ـ كما ذكر ياقوت الحموي ـ مكان بين مكة والبصرة، بينه وبين البصرة خمسة أميال، وهو المكان الذي قتل فيه الصحابي الجليل الزبير بن العوام رضي الله عنه، قيل سمي بذلك لأن أسماء بنت دريم بن القين بن أهود بن بهراء كان يقال لها أم الأسبع، وولدها بنو وبرة بن تغلب بن حلوان بن عمران بن الحاف ابن قضاعة يقال لهم السباع، وهم: كلب وأسد والذئب والفهد وثعلب وسرحان وبرك، وهو الحريش ويقال له: كركدّن له قرن واحد، يحمل الفيل علىٰ قرنه علىٰ ما قيل، كانت تنزل أولادها بهذا الوادي فسمي وادي السباع. (معجم البلدان ٥/ ٣٤٣) وانظر: معحم ما استعجم ٣/ ٧١٥. و(التئية) التوقف والتثبت (خزانة الأدب ٨/ ٣٢٩) وسيذكر الجاربردىٰ أنه إما مصدر علىٰ أصله، أو مصدر في تأويل المشتق.

والاستشهاد إنما يحصل من البيتين بقوله: ولا أرىٰ كوادي السباع [ب/ ١٠٩] أقل بِهِ ركب، ولو عبرت بالعبارة الأولىٰ قلت: ولا أرىٰ واديا أقل به ركب أَتَوْهُ تئية فِي وَادي السبَاع. فـ (أفعل) هَا هُنَا وَهُوَ (أقل) جرىٰ لشيءٍ وَهُوَ فِي الْمَعْنىٰ لمسببٍ هُوَ (الركب) مفضل بِاعْتِبَار من هُوَ لَهُ، وَهُوَ قَوْله: (بِهِ) علىٰ نَفسه بِاعْتِبَار (وَادي السبَاع).

ولو عَبّرت بالعبارة الثانية قلت: ولا أرىٰ واديا أقل به ركب من وادي السباع، والعبارة الثالثة هي عين ما جاءت في البيت، فـ (أقل) منصوب؛ لأنه صفة لمفعول (أرىٰ)، و(ركب) فاعل مرتفع بـ (أقل) ارتفاع (الكحل) بـ (أحسن)، و(أتوه) صفة لـ (ركب)، و(تائية) إما مصدر علىٰ أصله؛ لِأَن الْإِتْيَان قد يكون تئية، أَي: بتوقف، وَقد يكون بِغَيْرِهِ، وَإِمَّا مصدرٌ فِي تَأْوِيل الْمُشْتَقّ أَي: متوقفين متلبثين فَيكون حَالا. و(أخوف) عطف علىٰ (أقل) أَو [علىٰ][1] تائية إِن جعلت حَالا. و(إِلَّا مَا وقىٰ الله) استثناءٌ مفرغ، أَي: [فِي][2] كل وَقت إِلَّا وَقت وقاية الله الساري[3].

ثم اعلم أن كلام المصنف في الكافية[4] يدل علىٰ أن اسم التفضيل ينصب المفعول به الظاهر عند وجدان الشروط، نحو: ما رَأَيْتُ رَجُلًا أَضْرَبَ فِي نَظَرِه

---

(١) زيادة من خزانة الأدب٨/ ٣٢٨.

(٢) زيادة من خزانة الأدب ٨/ ٣٢٨.

(٣) انظر: شرح الكافية للحديثي ص٣٩٦، ومسألة الكحل للنكساري ص٦٣١.

(٤) يريد قول ابن الحاجب :" لا يعمل في مظهر إلاّ إذا كان صفة لشيء وهو في المعنىٰ لمسبّب مفضّل باعتبار الأوّل علىٰ نفسه، باعتبار غيره منفيّا..الخ" ا(لكافية في علم النحو ص: ٤٣) وانظر: شرح الكافية للحديثي ص٣٩٦.

غُلامَ بالسَّيْفِ قَوْنَسًا[1] مِنْهُ في نَظَرِ زَيْدٍ، فيكون في معنىٰ الفعل مع بقاء التفضيل فيعمل[2].

وقال ابن مالك وابنه وكثير: إنما يرفع ظاهرا أفضل علىٰ شيء وهو هكذا.[3]

---

(١) القونس: مقدم الرأس. قال في اللسان (ق ن س):" قَوْنَسُ الفَرَس: مَا بَيْنَ أُذُنَيْه، وَقِيلَ: عَظْمٌ نَاتِئٌ بَيْنَ أُذنيه، وَقِيلَ: مُقَدَّمُ رأْسه؛ قَالَ الشَّاعِرُ:

اضْرِبَ عَنْكَ الهُمومَ طارِقَها ... ضَرْبَك بالسَّوْط قَوْنَس الفَرس"

(٢) قال الحديثي في شرح الكافية ص ٣٩٦:" معناه: ما رأيت رجلا يضرب في نظره غلام بالسيف قونسا كضربه في نظر زيد، فيكون في معنىٰ الفعل مع بقاء التفضيل، بخلاف قولك: ما رأيت رجلا أضرب منه غلام قونسا، فإنه لو ذكر موضعه فعل، وقيل: ما رأيت رجلا يضرب كضربه غلامه، لخرج عن التفضيل؛ إذ يكون تشبيها."

(٣) قال ابن مالك في شرح التسهيل (٣/ ٦٥):" ...ثم أشرت إلىٰ قرائن تهيئته لرفع الظاهر عند جميع العرب، وذلك بأن يكون الظاهر مفضلا علىٰ ما هو له في المعنىٰ من مذكور بعده أو مقدر، وأن يكون الظاهر أيضا بعد ضمير مذكور أو مقدر، وذلك الضمير مفسّر بعد نفي أو شبهه بما أفعل صفة له." وقال ابنه في (شرح الألفية ص: ٣٤٦):" ...(أفعل) التفضيل من قبل أنه في حال تجرده لا يؤنث ولا يثنىٰ ولا يجمع، ضعيف الشبه باسم الفاعل، وبالصفة المشبهة به، فلم يرفع الظاهر عند أكثر العرب إلا إذا ولىٰ نفيًا أو استفهامًا، وكان مرفوعه أجنبيًا، مفضلا علىٰ نفسه باعتبارين." ونص الحديثي في (شرح الكافية ص٣٩٧) أوضح مما ذكره الجاربردىٰ وعبارته:" وقال المالكي وابنه وكثير: إنما يرفع ظاهرا أفضل علىٰ شيء هو هو في المعنىٰ مذكور أو مقدر، وإذا توسط بين أفعل والظاهر ضمير ملفوظ أو مقدر عائد إلىٰ ما جرىٰ عليه أفعل بعد نفي أو شبهه، ومثال ما يكون الضمير مقدرا قولك: ما رأيت قوما أشبه بعضٌ ببعضٍ من قومك، كان أصله: ما رأيت قوما أبينَ فيهم شبهُ بعضٍ من شَبَهِ بعضِ قومِك ببعضٍ، فوضع (أشبه) موضع (أبين)، واستغنىٰ عن ذكر الشبه المضاف إلىٰ بعض."

عُلِم من هذا أن عمله يكون في الفاعل، وهكذا يفهم من شرح المصنف لأرجوزته، وقد خصص أيضا العمل في الفاعل في بعض مواضع من شرح الكافية وشرح المفصل(١)، فعلىٰ ما يفهم من الكافية إذا تعلق اسم التفضيل بمفعول به [أ/ ١١٠] في موضع لا توجد فيه الشروط علىٰ ما ذهب إليه ابن مالك(٢) وغيره، وكذا علىٰ ما يفهم من غير الكافية كما ذكرنا، وإذا تعلق به في أي موضع كان، أي: سواء وجد فيه الشروط المذكورة أو لا، يعدىٰ إليه باللام، نحو: زيد أوعىٰ

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٦٦٣.

(٢) قال ابن مالك في (شرح التسهيل٣/ ٦٨):" ولا ينصب أفعل التفضيل مفعولا به، بل يُعدّىٰ إليه باللام إن كان متعديا إلىٰ واحد ،كقولك: زيد أوعىٰ للعلم، وأبذل للمعروف. وإن كان من متعدّ إلىٰ اثنين عُدّي إلىٰ أحدهما باللام وأضمر ناصب الثاني، كقولك: هو أكسىٰ للفقراء الثياب، أي: يكسوهم الثياب. فإن ورد ما يوهم نصب مفعول به بأفعل نسب العمل لفعل محذوف، وجعل أفعل دليلا عليه."

ذكر ابن هشام وغيره أن عدم جواز عمل أفعل التفضيل في الفاعل والمفعول الظاهرين أمر مجمع عليه (انظر: أوضح المسالك ٢/ ٢٠٧) و رد ذلك الشيخ خالد الأزهري لأن من النحويين من أجاز نصبه المفعول به حيث قال(التصريح بمضمون التوضيح١/ ٥١٩):" هذا وقد قال الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت: قال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع: غلط من قال إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به، لورود السماع بذلك، كقوله تعالىٰ: {هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا} [الإسراء: ٨٤] وليس تمييزًا؛ لأنه ليس فاعلًا في المعنىٰ، كما هو في: "زيد أحسن وجها" ... ، وفي الارتشاف لأبي حيان : وقال محمد بن مسعود الغزني: أفعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالىٰ: {إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ} [الأنعام: ١١٧] " وانظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٢٦.

للعلم ، فإن لم يكن هناك لام ينصب بفعل مقدر، كقوله تعالىٰ ﴿اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَه﴾[1] فـ (حيث) مفعول به منصوب بـ (يعلم) الدال عليه (أعلم) المذكور[2]، وليس (أعلم) مضافا إلىٰ (حيث)؛ لأنه ليس بعضا منه[3].

وكذا إذا كان الفعل متعديا إلىٰ اثنين نصب بفعل[مقدر دال هو عليه، نحو: هو أكسىٰ للفقراء الثياب منك][4] تقديره: يكسوهم الثياب، ومما نصب فيه بفعل مقدر قول العباس بن مرداس السلمي:

---

(١) سورة الأنعام من الآية: ١٢٤.

(٢) وعلىٰ هذا تكون (حيث) اسما والتقدير كما قال الفارسي وابن مالك: الله يعلم مكان رسالاته وأهل رسالاته(انظر: كتاب الشعر للفارسي ص١٨٠، شرح التسهيل٣/ ٦٩) وأجاز بعضهم أن تكون مفعولا به لـ (أعلم) مرادا به غير التفضيل. ومنع أبو حيان أن تكون (حيث) اسما لأنها ظرف لا يتصرف، واختار أنها في هذه الآية باقية علىٰ ظرفيتها مع تضمين (أعلم) معنىٰ ما يتعدىٰ إلىٰ الظرف فقال في البحر المحيط البحر (٤/ ٦٣٨):" وَمَا قَالَهُ مِنْ أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ عَلَىٰ السِّعَةِ أَوْ مَفْعُولٌ بِهِ عَلَىٰ غَيْرِ السِّعَةِ تَأْبَاهُ قَوَاعِدُ النَّحْوِ؛ لِأَنَّ النُّحَاةَ نَصُّوا عَلَىٰ أَنَّ حَيْثُ مِنَ الظُّرُوفِ الَّتِي لَا تَتَصَرَّفُ ... وَنَصُّوا عَلَىٰ أَنَّ الظَّرْفَ الَّذِي يُتَوَسَّعُ فِيهِ لَا يَكُونُ إِلَّا مُتَصَرِّفًا، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ امْتَنَعَ نَصْبُ حَيْثُ عَلَىٰ الْمَفْعُولِ بِهِ لَا عَلَىٰ السِّعَةِ وَلَا عَلَىٰ غَيْرِهَا، وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي إِقْرَارُ حَيْثُ عَلَىٰ الظَّرْفِيَّةِ الْمَجَازِيَّةِ عَلَىٰ أَنَّ تَضَمُّنَ أَعْلَمُ مَعْنَىٰ مَا يَتَعَدَّىٰ إِلَىٰ الظَّرْفِ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: اللهُ أَنْفَذُ عِلْمًا حَيْثُ يَجْعَلُ رِسالَتَهُ، أَيْ: هُوَ نَافِذُ الْعِلْمِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَجْعَلُ فِيهِ رِسَالَتَهُ، وَالظَّرْفِيَّةُ هُنَا مَجَازٌ كَمَا قُلْنَا."

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٤٢،والتذييل والتكميل١٠/ ٢٧٣.

(٤) زيادة من شرح الكافية للحديثي ص٣٩٧.

ولم أر مثل الحيّ حيّا مُصَبَّحا ولا مثلَنا يـــومَ الْتقينا فَوارسا

أكـرَّ وأحمىٰ للحقيقة منهم وأضْربَ منّا بالسِّيوفِ القوانِسا[1]

قال المصنف في أماليه:" إن أريد بالرؤية العلم فـ "حيـًا" منصوب بها مفعول أول، و"مثل الحي" مفعول ثان. و"فوارسا" مفعول أول، و"مثلنا" مفعول ثان. وإن أريد به العين فيحتمل أن يكون "حيـًا مصبحـًا" هو المفعول، و"مثل الحي" صفة قدمت فانتصب علىٰ الحال. ويجوز أن يكون "مثل الحي" هو المفعول، و"حيـًا مصبحـًا" إما عطف بيان لقوله: مثل الحي، وإما حال من الحي. كأنه قيل: مثل الحي مصبحـًا، وأتىٰ بـ "حي" للتوطئة للصفة المعنوية كقولهم: جاءني الرجل الذي تعلم رجلاً صالحـًا. وصح الحال من المضاف إليه؛ لأنه هنا في معنىٰ المفعول، أي: لم أر مماثلا للحي في حال كونهم مصبحين. والمضاف إليه إذا كان في معنىٰ فاعل أو مفعول صح منه الحال كغيره. ويجوز [ب/ ١١٠] أن يكون تمييزا كقولك: عندي مثله تمرا، وكقولهم: علىٰ التَّمْرة مِثْلُها زُبْدًا[2]، لما في مثل من إبهام الذات، فصح تمييزها كتمييز ما أشبهها، قال الله تعالىٰ: ﴿**أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا**﴾[3].

---

(١) البيتان من بحر الطويل وهما له في ديوانه ص٩٢، والأصمعيات ص٢٠٥، وديوان الحماسة لأبي تمام ص ٨٢، وشرح ديوان الحماسة للفارسي٢/ ٢٤٦، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ص١٦٩، والتصريح١/ ٥١٩، وحاشية الصبان٢/ ١٨٥، وبلا نسبة في المفصل ص ٣٠٢، وشرح التسهيل لابن مالك٣/ ٦٩، ومغني اللبيب ص٨٠٤. ورواية الديوان (ولا مثلنا لما التقينا فوارسا).

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش٢/ ٣٥.

(٣) سورة المائدة: من الآية ٩٥.

وكل ما ذكر في ذلك فهو جار في قوله: (مثلنا فوارسا)، فقوله: (فوارسا) مثل قوله: (مصبحا)، و(مثلها) مثل قوله: (مثل الحي)، وقوله: (أكر وأحمىٰ) [تبين][1] لما ادعاه فيما تقدم، فيجوز أن ينتصب بفعل مقدر لا صفة لما تقدم؛ لئلا يفصل بين الصفة والموصوف بما هو كالأجنبي إذا جعلا تمييزا.

ويجوز أن يكون صفة لما تقدم، كأنها صفة واحدة إذا جعلا غير تمييز، كما يقال: جاء زيد وعمرو العاقل والعالم، وذلك جائز. فـ (أكر وأحمىٰ) صفة (حيا مصبحا)، و(أضرب) صفة لـ (فوارسا)، و(القوانس) منصوب بفعل مقدر، كانه سئل عما يضربونه، فقال: نضرب القوانس؛ لأن أفعل لا يعمل في الظاهر، وهو موضع الاستشهاد.

والمعنىٰ: أنه وصف الحي الذين صبحوهم بأنهم علىٰ قوة وشدة وكر حماية، وإذا وصف من أخذوهم بالقوة دل ذلك علىٰ قوة الآخذين، بخلاف ما إذا ضعف."[2]

أقول: كلامه مشعر بأنه علىٰ تقدير كون ما تقدم علىٰ (أكر وأحمىٰ) تمييزا، لو جعل (أكر وأحمىٰ) صفة، يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بما هو كالأجنبي، وأما علىٰ تقدير كون المتقدم غير تمييز ، لو جعل (أكر وأحمىٰ) صفة لا يلزم ذلك، والفرق مشكل جدا.

وأقول أيضا: علىٰ تقدير أن يراد بالرؤية العلم يجوز إن جعل (مثل الحي) مفعولا أولا و(حيا مصبحا) مفعولا ثانيا.

---

(١) زيادة من أمالي ابن الحاجب.

(٢) أمالي ابن الحاجب١/ ٤٦٠.

فإن قلت: لا يجوز أن يكون مثل الحي [أ/ ١١١] مفعولا أول؛ لأن المفعول الأول في أفعال القلوب حكمه حكم المبتدأ، فيجب أن يكون معرفة أو نكرة مخصصة بوجه ما، وهنا ليس كذلك؛ لأن المثل كما لا يتصرف بالإضافة فلا يتخصص أيضا، فيكون نكرة غير مخصصة فلا يصلح أن يكون مفعولا أولا.

فالجواب بعد تسليم ذلك أن يقال: المثل هنا إمّا تخصص بالإضافة أولا بل بقي علىٰ ما كان، وأيا ما كان يصلح لأن يكون مفعولا أول، أما علىٰ التقدير الأول فظاهر، وأما علىٰ التقدير الثاني؛ فلأنه إذا كان نكرة وقد وقع في سياق النفي فيعم، ولا شك أنه يصح الابتداء بمثل هذه، فيصح أن يكون مفعولا أولا.

قال بعض شارحي أبيات المفصل: المراد بالبيت: أضْرب منا بالسيوف للقوانس، فحذف اللام لضرورة الشعر. فـ (من) لابتداء الغاية متعلق بـ (أضرب) تعلق الظرف، وبـ (السيوف) تعلق الآلة، واللام تعلق المفعول به، وهذا التقدير أولىٰ من الأول لوجهين:

الأول: أن إضمار نضرب يفسد معنىٰ البيت؛ إذ مراد الشاعر: أنهم ضاربون ونحن أضرب منهم، فيحصل التفضيل، ولو قال: يضربون القوانس لم يكن فيه تفضيل.

والثاني: أن (أضْرب) لا ينصب المفعول به، فكيف يدل عليه؟! والدال علىٰ عامل هو الذي يصح أن يعمل في معموله، فإذا لم يصح عمله فيه لم يدل عليه.[1]

أقول: كلا الوجهين فاسد، أما الأول [فلأن][2] التفضيل إنما يفوت لو لزم تقدير فعل ناصب للمفعول؛ إذ لا يكون لاسم التفضيل تعلق[ب/ ١١١] معنوي بذلك المنصوب، لكنه ممنوع لجواز أن يكون (أضرب) متعلقا بـ

---

(١) انظر: الخزانة ٨/ ٣١٩، ٣٢٠.

(٢) زيادة من خزانة الأدب ٨/ ٣٢٠.

(القوانس) من حيث المعنىٰ، مع أن يكون انتصابها بفعل مقدر، وإذا تعلق به معنىٰ يحصل مراد الشاعر وهو التفضيل.

وقال المصنف في أماليه: في قولنا: مررت بزيد قائما: إن العامل في زيد في اللفظ هو الباء، ومن حيث المعنىٰ هو مررت، وفي قائما بالعكس. يعني: أن العامل فيه من حيث المعنىٰ هو الباء، ومن حيث اللفظ هو مررت. هذا كلامه(١).

أقول: المعنىٰ فلا(٢) يبعد فيما نحن فيه أيضا أن يكون [نضرب](٣) عاملا لفظا في (القوانس)، يكون لـ (أضرب) تعلق بها من حيث المعنىٰ، فحينئذ يتم ما ذكره.

---

(١) ذكر هذا ابن الحاجب تعليقا علىٰ قولهم: مررت راكبا بزيد، ونص عبارته (أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٩٩):" للنحويين في هذا خلاف، منهم من يمنعه وهم أكثر البصريين. فمن منعه فحجته أنه لم يوجد في كلام العرب، ولا مكن حمله علىٰ المرفوع والمنصوب وإن لم يسمع لظهور الفرق بينهما. وبيانه هو: أن الحال في المعنىٰ معمولة لما عمل في صاحبها، والعامل في صاحبها هو الفعل والجار جميعًا. إلا أن عمل الجار لفظي وعمل الفعل معنوي، فينبغي أن يكونا عاملين في الحال من حيث اللفظ والمعنىٰ، إلا أنهما ههنا بالعكس، عمل الفعل لفظي وعمل الحرف معنوي، والعرب لا تقدم معمول الجار عليه. فكما لا يجوز تقدم (زيد) علىٰ الباء فكذلك لا يجوز تقدم فرعه الذي هو حاله ومعمول عامله علىٰ الباء. وقد أجازه بعض النحويين حكما عليه بأنه كالمرفوع والمنصوب، ولم ينتبهوا للفرق، ولولا الفرق لكان الأمر علىٰ ما قالوه."

(٢) هكذا في المخطوط، و في حزانة الأدب:"فأقول: لَا يبعد فِيمَا نَحن فِيهِ َيْضا أَن يكون نضرب عَاملا لفظا فِي القوانس."

(٣) زيادة من خزانة الأدب.

أما الوجه الثاني فلأن الدال علىٰ عامل [مقدر][1] لا يلزم أن يكون مما يعمل عمل ذلك العامل؛ ألا ترىٰ أن الدال علىٰ العامل المقدر في [قولنا][2]: زيد مررت به، هو مررت، مع أنه لا ينصب زيدا، ونظائره كثيرة. فإن قلت: مررت مع الباء يصح أن ينصب زيدا؛ فلذلك تدل عل الناصب المقدر.

قلت: فكذا (أضرب) فيما نحن فيه مع اللام المقدرة يصح أن ينصب (القوانس)؛ لأنكم ذهبتم إلىٰ أن (القوانس) متعلق بـ (أضربَ) تعلُّق المضروب به، وإذا صح أن يكون ناصبا له[3] مع اللام صح أن يكون دالا علىٰ عامله[4]، هذا مع أنه وقع في الوجه الأول من الوجهين ذلك؛ لأن العامل المقدر (نضرب) بصيغة المتكلم، ووقع فيه أنه يضربون.

وإذا ثبت فساد الوجهين فلا يكون التقدير الثاني أولىٰ من التقدير الأول، بل الأمر بالعكس؛ لأن تقدير الفعل أكثر من تقدير حرف الجر. وأيضا التفصيل الذي ذكره للخوافض الثلاث مخالف لما يُفهم من كلام المحققين علىٰ ما لا يخفىٰ علىٰ الأذكياء.[5]

---

(١) زيادة من خزانة الأدب.

(٢) زيادة من خزانة الأدب.

(٣) في خزانة الأدب: (لها).

(٤) في خزانةالأدب: (عاملها).

(٥) وقد عقب الشيخ عبد القادر البغدادي علياعتراض الجاربردي بقوله:" وَأَقُول: لم يبين الْفساد الَّذِي ادَّعَاهُ علىٰ وَجْهَيْن من تَقْدِير اللَّام وَغَايَة مَا أوردهُ تَصْحِيح تَقْدِير الْفِعْل علىٰ زَعمه. فَتَأمل وأنصف. وَالله تَعَالَىٰ أعلم." (خزانة الأدب٨/ ٣٢١)

هذا غاية ما يمكن أن يقال في هذه المسألة والله أعلم بالصواب اللهم صل علىٰ أفضل مخلوقاتك، وأجل عبادك، وزين الزهاء، وخلاصة الخواص، سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما أبدا إلىٰ يوم الدين وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.[أ/ ١١٢]

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد، وعلىٰ أله وأصحابه، ومن اهتدىٰ بهديهم إلىٰ يوم الدين.

أما بعد

فبعد هذه الصحبة المباركة لعلم من أعلام اللغة العربية، ألا وهو فخر الملة والدين أحمد بن الحسن الجاربردي، من خلال تحقيق رسالته شرح مسألة الكحل من الكافية، وهو عمله الثاني علىٰ كافية ابن الحاجب حيث يسر الله لي تحقيق عمله الأول وهو الشكوك الحاجبية، يسر الله لي الوقوف علىٰ بعض النتائج أذكر منها:

١ـ أن هذه الرسالة يبدو أنها المصدر الذي اعتمد عليه الخوانساري الأصبهاني في نسب الجاربردي حيث انفرد بإضافة (سعيد) قبل اسم أبيه، وهو قريب مما جاء في مقدمة هذه الرسالة.

٣ـ تلقيب الجاربردي لمسألة رفع اسم التفضيل الاسم الظاهر بمسألة الكحل دليل علىٰ أن هذا اللقب كان متداولا في النصف الأول من القرن الثامن، وليس كما ذكر أحد الباحثين أنه لم يتداول إلا في النصف الثاني من هذا القرن.

٤ـ اعتزاز الجاربردي وتقديره لمصنفات ابن الحاجب عامة، وخاصة الكافية والشافية.

٥ـ اعتمد الجاربردي علىٰ جانبي المعنىٰ ومراد المتكلم في تقوية الحكم النحوي أو تضعيفه، فما صح معناه ووافق مراد المتكلم قواه وقبله، وما لم يكن كذلك رده وسمه بالفساد.

٦ـ أظهرت تلك الرسالة موقف الجاربردي من بعض القضايا النحوية منها:

❖ جواز إعمال صيغ المبالغة عمل الفعل كما هو مذهب البصريين.

❖ جواز مجيء الحال من الجار والمجرور إذا كان المجرور مفعولا بالواسطة.

❖ رافع المبتدأ والخبر هو تجردهما للإسناد كما هو مذهب الجرمي والسيرافي وأكثر البصريين.

❖ جواز رجوع الضمير إلىٰ المذكور لفظا لا معنىٰ، أو معنىٰ لا لفظا أمر قياسي غير مختص بباب دون باب.

❖ (حيث) في قوله تعالىٰ ﴿اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَه﴾ مفعول به لفعل محذوف يدل عليه أعلم، وليس معمولا لـ (أعلم)، ولا مضاف إليه (أعلم) لأنه ليس بعضا منه.

❖ يمتنع عمل الفعل غير القلبي في ضميري شيء إذا كان أحدهما فاعلا والآخر مفعولا، وليس مطلقا.

أسأل الله سبحانه وتعالىٰ أن التوفيق والسداد، وأن يجعل هذا العمل خالصا لوجه الكريم، إنه ولي ذلك والقادر عليه

المحقق

أد خالد عبده الشربيني سماحة

أولا: فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	الصفحة
(أو عدل ذلك صياما)	المائدة	١٢٨٠
﴿اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَه﴾	الأنعام	١٢٧٩

ثانيا : فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
ابن الحاجب	١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٢، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٦٥، ١٢٧٣، ١٢٧٥، ١٢٧٨، ١٢٨٠، ١٢٨٢، ١٢٨٥.
ركن الدين الحديثي	١٢٤٩، ١٣٥٤، ١٢٥٥، ١٢٦٧، ١٢٧٥.
سيبويه	١٢٧٠، ١٢٧٧.
العباس بن مرداس	١٢٧٩ .
ابن مالك	١٢٦١، ١٢٦٤، ١٢٧٩، ١٢٨٠.
ابن الناظم	١٢٧٩.

ثالثا: فهرس الشعر

الشاهد	البحر	القائل	الصفحة
ولم أر مثل الحيّ حيّا مُصَبَّحا ولا مثلَنا يـومَ الْتقينا فَوارسا أكـرَّ وأحمىٰ للحقيقة منهم وأضْربَ منّا بالسِّيوفِ القوانِسا	الطويل	العباس بن مرداس	١٢٧٩
مَرَرْتُ عَلَىٰ وَادِي السِّبَاعِ وَلَا أَرَىٰ كَوَادِي السِّبَاعِ حِينَ يُظْلِمُ وَادِيًا أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَـــوهُ تَئِيَّةً وَأَخْوَفَ إِلَّا مَا وَقَىٰ اللهُ سَارِيًا	الطويل	سحيم بن وثيل	١٢٧٥

المصادر والمراجع

أولا :الرسائل العلمية

❖ـ شرح الجزولية . أبو الحسن الأبذي ٦٨٠هـ . السفر الأول . رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية . جامعة أم القرىٰ . إعداد / سعيد حمدان الغامدي .

❖ـ كتاب الركني في تقوية الكلام النحوي، شرح علىٰ كافية ابن الحاجب لركن الدين الحديثي. من المبني حتر أفعال المدح والذم. رسالة دكتوراه. كلية دار العلوم. جامعة القاهرة. إعداد/ رائد سعد فالح الشلاحي.

ثانيا : المطبوعات

❖ـ أبجد العلوم. تأليف: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي ت ١٣٠٧هـ.دار ابن حزم. الطبعة الأولىٰ ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢ م.

❖ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) تح د/ رجب عثمان محمد. مكتبة الخانجي القاهرة. ط الأولىٰ ١٤١٨ هـ =١٩٩٨م.

❖ـ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ). تح: عادل أحمد عبد الموجود. دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولىٰ ١٤١٥ هـ

❖ـ الأصمعيات للأصمعي (٢١٦هـ). تح: أحمد محمد شاكر – عبد السلام محمد هارون.دار المعارف. مصر. الطبعة: السابعة، ١٩٩٣م

❖ـ الأشباه والنظائر في النحو. جلال الدين السيوطي ٩١١هـ . تح د. عبد العال سالم مكرم . مؤسسة الرسالة .

❖ـ الأصول في النحو . ابن السراج ٣١٦هـ . تح د.عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة .

❖ـالأعلام لخيرالدين الزركلي(١٤١٠).دار العلم للملايين. بيروت. ط الخامسة.

❖ ـ أمالي ابن الحاجب تح د فخر صالح سليمان قدارة.دار الجيل.بيروت. دار عمان ١٤٠٩هـ .

❖ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. أبو البركات الأنباري ٥٧٧هـ. تح د جودة مبروك محمد مبروك. مكتبة الخانجي. القاهرة.

❖ ـ أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك. ابن هشام الأنصاري ٧٦١هـ. تح محمد محيي الدين عبد الحميد. منشورات المكتبة العصرية. بيروت.

❖ ـ الإيضاح في شرح المفصل .ابن الحاجب ٦٤٦هـ. تح د/ موسىٰ بناي العليلي. وزارة الأوقاف والشئون الدينية .العراق. مطبعة العاني بغداد.

❖ ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع. تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني اليمني ت١٢٥٠هـ. دار المعرفة بيروت.

❖ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . السيوطي ٩١١هـ. تح محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر. ط الثانية ١٣٩٩ هـ.

❖ ـ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري (٦١٦هـ). تج: د. عبد الرحمن العثيمين. دار الغرب الإسلامي. الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

❖ ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل . أبو حيان الأندلسي. تح د حسن هنداوي. دار القلم. دمشق. ط الأولىٰ ١٤١٩هـ = ١٩٩٨ م.

❖ ـ التصريح بمضمون التوضيح. الشيخ خالد الأزهري ٩٠٥هـ. تح محمد باسل عيون. دار الكتب العلمية.بيروت.ط الأولىٰ ١٤٢١هـ.

❖ ـ توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك . ابن أم قاسم المرادي ٧٤٩هـ. تح عبد الرحمن علي سليمان. دار الفكر العربي. الطبعة الأولىٰ ٢٠٠٨م .

❖ ـ تاريخ الأدب العربي. تأليف: كارل بروكلمان. ترجمة: عبد الحليم النجار. دار المعارف. الطبعة الخامسة.

❖ ـ الجنىٰ الداني في حروف المعاني. ابن أم قاسم المرادي. تح د فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نبيل الفاضل. دار الكتب العلمية. الطبعة الأولىٰ ١٩٩٢م.

❖ ـ جامع التواريخ (تاريخ غزان خان). تأليف: الوزير رشيد فضل الله الهمذاني. دراسة وترجمة: فؤاد عبد المعطي الصياد.

❖ ـ حاشية الصبان علىٰ الأشموني . أبو العرفان الصبان ١٢٠٦هـ. دار الكتب العلمية . الطبعة الأولىٰ ١٩٩٧م .

❖ ـ الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد . أبو علي بن عبد الغفار الفارسي (٣٧٧ هـ). تح بدر الدين قهوجي وآخرون. دار المأمون للتراث.

❖ ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. عبد القادر البغدادي١٠٩٣هـ.تح:أ عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة.

❖ ـ الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة. ابن حجر العسقلاني.تح محمد عبد المعيد ضان.دائرة المعارف. حيدر آباد. الهند. ١٩٧٢م.

❖ ـ دائرة المعارف الإسلامية. تأليف: جماعة من المستشرقين. تعريب: جماعة من المترجمين. دار المعرفة بيروت.

❖ ـ الدارس في تاريخ المدارس لعبد القادر الدمشقي. تحقيق: إبراهيم شمس الدين . دار الكتب العلمية ١٩٩٠م

❖ ـ ديوان الحماسة لأبي تمام (٢٣١هـ). برواية الجواليقي(٥٤٠هـ).شرحه : أحمد حسن بسج. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولىٰ ١٩٩٨م.

❖ ـ ديوان العباس بن مرداس. جمعه وحققه الدكتور يحيىٰ الجبوري. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولىٰ ١٩٩١م.

❖ ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي (٧٠٢هـ).تح: أحمد محمد الخراط.مطبوعات مجمع اللغة العربية. دمشق.

❖ ـ الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام للسهيلي (٥٨١هـ). تح: عمر عبد السلام السلامي.دار إحياء التراث. بيروت. الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ

❖ ـ روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات. تأليف العلامة الميرزا مخمد باقر الموسوي الخوانساري. عنيت بنشرة مكتبة إسماعيليان. طهران. ناصر خسرو. ١٣٩٠هـ.

❖ ـ السراج الوهاج في شرح المنهاج. تأليف: أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي ت٧٤٦هـ. تح: د. أكرم بن محمد بن حسين أوزيقان. دار المعراج الدولية للنشر. الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.

❖ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب.ابن العماد الحنبلي ١٠٨٩هـ. تح محمود الأرناؤوط. دار ابن كثير. دمشق. الطبعة الأولىٰ ١٩٨٦م

❖ ـ شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس (٣٣٨هـ). تح د. زهير غازي زاهد. عالم الكتب. بيروت. الطبعة الأولىٰ١٩٨٦م.

❖ ـ شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل(٧٦٩هـ). محمد محيي الدين عبد الحميد. دار التراث.القاهرة،دار مصر للطباعة،ط العشرون١٤٠٠هـ

❖ ـ شرح الألفية لابن الناظم (٦٨٦) تح محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية. بيروت ط الأولىٰ ١٤٢٠هـ.

❖ ـ شرح التسهيل. ابن مالك ٦٧٢هـ. تح د.عبد الرحمن السيد. هجر.

❖ ـ شرح التسهيل المسمىٰ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد . ناظر الجيش ٧٧٨هـ. تح جماعة من المحققين.دار السلام.الأولىٰ ٢٠٠٧م

❖ ـ شرح جمل الزجاجي. ابن عصفور ٦٦٩هـ. تح د. صاحب أبو جناح .

❖ ـ شرح ديوان الحماسة ليحيىٰ بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي(٥٠٢هـ) دار القلم . بيروت.

❖ ـ شرح كتاب الحماسة لزيد بن علي الفارسي (٤٦٧ هـ) تح: د. محمد عثمان علي. دار الأوزاعي . بيروت. الطبعة الأولىٰ.

❖ ـ شرح الرضي علىٰ الكافية . تح يوسف حسن عمر . منشورات جامعة قاريونس. بنغازي . الطبعة الثانية ١٩٩٦م

❖ ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب . ابن هشام ٧٦١هـ . تح عبد الغني الدقر . الشركة المتحدة للتوزيع. سوريا .

❖ ـ شرح قطر الندىٰ وبل الصدىٰ . ابن هشام ٧٦١. تح محمد محي الدين عبد الحميد . القاهرة .ط الحادية عشر ١٣٨٣هـ .

❖ ـ شرح الكتاب. لأبي سعيد السيرافي ت ٣٦٨هـ. تح أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولىٰ ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨

❖ ـ شرح كافية ابن الحاجب المسمىٰ الفوائد الضيائية. تأليف: نور الدين عبد الرحمن الجامي. تح: د. أسامة طه الرفاعي. دار الأفاق العربية. طبعة ١٤٢٤ه

❖ ـ شرح الكافية الشافية . ابن مالك ٦٧٢هـ .تح عبد المنعم أحمد هريدي . جامعة أم القرىٰ . الطبعة الأولىٰ .

❖ ـ شرح المفصل لابن يعيش (٦٤٣). مكتبة المتنبي. القاهرة .

❖ ـ شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب. تأليف: جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب. تح: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد. مكتبة نزار مصطفىٰ الباز. مكة المكرمة. الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ.

❖ ـ شرح المقدمة المحسبة لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (٤٦٩ هـ) تح: خالد عبد الكريم. المطبعة العصرية. الكويت . ط الأولىٰ ١٩٧٧ م

❖ ـ شرح المقرب المسمىٰ التعليقة لابن النحاس الحلبي. تحقيق د خيري عبد الراضي عبد اللطيف. دار الزمان.ط الأولىٰ ٢٠٠٥م.

❖ ـ شرح الوافية نظم الكافية . لابن الحاجب ت٦٤٦هـ. تح: د. موسىٰ بناي العليلي. مطبعة الآداب بالنجف ١٩٨٠م.

❖ ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري. أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين.

❖ ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع . شمس الدين السخاوي ٩٠٢هـ . منشورات دار مكتبة الحياة . بيروت.

❖ ـ طبقات الشافعية. تأليف: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة ت ٨٥١هـ. تح د. الحافظ خان. عالم الكتب. بيروت. الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧ هـ.

❖ ـ طبقات الشافعية. تأليف: عبد الرحيم الأسنوي ت٧٧٢هـ. تح كمال يوسف الجون. منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية بيروت. ١٤٢٢هـ

❖ ـ طبقات الشافعية الكبرىٰ. تأليف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي ت٧٧١هـ. تح: د. محمود محمد الطناحي ود. عبد الفتاح محمد الحلو. هجر للطباعة. الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

❖ ـ طبقات المفسرين. تأليف: محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي ت (٩٤٥هـ). دار الكتب العلمية – بيروت.

❖ ـ عقود الزبرجد علىٰ مسند الإمام أحمد لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ).تح:د.سلمان القضاة.دار الجيل. بيروت. ١٩٩٤م.

❖ ـ الفتح المبين في طبقات الأصوليين. تأليف: عبد الله مصطفىٰ المراغي. مطبعة أنصار السنة المحمدية بمصر١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م.

❖ ـ فهرس الخزانة التيمورية. مطبعة دار الكتب المصرية.

❖ ـ القاضي ناصر الدين البيضاوي وأثره في أصول الفقه. لد/ جلال الدين عبد الرحمن. طبعة السعادة القاهرة. ط الأولىٰ١٤٠١هـ.

❖ ـ الكتاب.سيبويه ١٨٠هـ . تح عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي . الطبعة الثالثة ١٩٨٨م .

❖ ـ كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي(٣٧٧هـ). تح: الدكتور محمود محمد الطناحي.مكتبة الخانجي. القاهرة. مصر. الطبعة: الأولىٰ ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

❖ ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لجار الله الزمخشري. دار الكتاب العربي. بيروت. الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ.

❖ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة. دار إحياء التراث.

❖ ـ لب اللباب في تحرير الأنساب. تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ت٩١١هـ. دار صادر بيروت.

❖ ـ لسان العرب. ابن منظور٧١١هـ. دار صادر.ط الثالثة ١٤١٤هـ

❖ ـ اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٤١٦ هـ) تح غازي مختار طليمات. دار الفكر المعاصر. بيروت. ط الأولىٰ ١٤١٦ هـ = ١٩٩٥م

❖ ـ مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط. تحتوي علىٰ: متن الشافية وشرحها للعلامة الجاربردي، وحاشية الجاربردي لابن جماعة. عالم الكتب.

❖ ـ مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعنبر من حوادث الزمان. تأليف العلامة أبي محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي اليمني المكي ت ٧٦٨هـ. وضع حواشيه: خليل المنصور. منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولىٰ ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

❖ـ مسند الإمام أحمد (٢٤١هـ). تح: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرين. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولىٰ ٢٠٠١م.

❖ـ معجم البلدان . ياقوت الحموي ٦٢٦هـ . دار صادر . بيروت . الطبعة الثانية ١٩٩٥م .

❖ـ معجم الشعراء لابن عمران المرزباني (٣٨٤ هـ) بتصحيح وتعليق : الأستاذ الدكتور ف . كرنكو. مكتبة القدسي. دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان. الطبعة : الثانية، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م

❖ـ المعجم المفصل في شواهد العربية للدكتور: إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية. الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

❖ـ معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لابن محمد البكري الأندلسي (٤٨٧هـ). عالم الكتب. بيروت. الطبعة:الثالثة ١٤٠٣هـ.

❖ـ معجم المؤلفين. عمر بن رضا كحالة ١٤٠٨هـ. مكتبة المتنبي.

❖ـ معجم المؤلفات الأصولية الشافعية المبثوثة في كشف الظنون وإيضاح المكنون وهدية العارفين. تأليف: ترحيب بن ربيعان الدوسري. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. الطبعة: السادسة والثلاثون العدد (١١٢) ١٤٢٤هـ

❖ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) تح د/ مازن المبارك، محمد حمد الله. دار الفكر. ط السادسة ١٩٨٥م

❖ـ المفصل في صنعة الإعراب لجار الله الزمخشري (٥٣٨هـ). تح: د. علي بو ملحم. مكتبة الهلال . بيروت. الطبعة: الأولىٰ ١٩٩٣ م.

❖ـ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) لأبي إسحق إبراهيم بن موسىٰ الشاطبي (٧٩٠ هـ). تح: مجموعة من المحققين. معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرىٰ. مكة المكرمة. الطبعة: الأولىٰ ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

❖ ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرىٰ» لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسىٰ العيني (٨٥٥ هـ). تح: أ. د. علي محمد فاخر، وآخرين. دار السلام للطباعة. القاهرة . الطبعة: الأولىٰ ١٤٣١هـ.

❖ ـ المقتضب للمبرد (٢٨٥ هـ). تح محمد عبد الخالق عضيمة. المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية. القاهرة.١٤١٥هـ .

❖ ـ المنهل الصافي والمستوفىٰ بعد الوافي. تأليف: يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي ت٨٧٤هـ. تح: د. محمد محمد أمين. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

❖ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. تأليف: يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي ت٨٧٤هـ. وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

❖ ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . جلال الدين السيوطي ٩١١هـ . تح عبد المنعم هريدي . المكتبة التوفيقية .

❖ ـ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين . إسماعيل باشا البغدادي ١٣٩٩هـ . دار إحياء التراث العربي . بيروت . ١٩٥١م

❖ ـ الوفيات لتقي الدين محمد بن هجرس بن رافع السلامي ت (٧٧٤هـ). تح: صالح مهدي عباس ، د. بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٢هـ.

ثالثا : الدوريات

❖ـ إبرار التعليل الزاهر ليبرر عمل اسم التفضيل في الظاهر لأبي بكر الدماميني(٨٢٧هـ). إعداد: د.شريف عبد الكريم النجار. مجلة الدراسات الاجتماعية. العدد (١٨) ٢٠٠٤م.

❖ـ شكوك علىٰ الحاجبية للجاربردي (٧٤٦هـ).تح د خالد عبده الشربيني سماحة.مج كلية اللغة العربية بالمنوفية العدد(٣٠) ٢٠١٥م.

❖ـ كحل العيون النجل في حل مسألة الكحل لابن الحنبلي (٩٧١هـ). تح: د. حاتم ابن صالح الضامن. مجلة وزارة الثقافة والإعلام. دائرة الشئون الثقافية. العدد (٢) المجلد(٢٢).

❖ـ مسألة الكحل في النحو العربي(دراسة نحوية موسعة).إعداد :د. سليمان بن علي الضحيان. مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط. العدد(٣٥) الجزء الأول ٢٠١٦م.

❖ـ مسألة الكحل من الكافية لمحمد بن إبراهيم بن حسن النكساري (٩٠١هـ). إعداد. د.شريف النجار.مج جامعة النجاح للأبحاث(العلوم الإنسانية).العدد(٢) المجلد (١٨).

فهرس الموضوعات

الملخص	١٢٠٥
المقدمة	١٢٠٧
قسم الدراسة	١٢١١-١٢٤٢
المبحث الأول(الجاربردي حياته وأثاره)	١٢١١
المبحث الثاني (شرح مسألة الكحل من الكافية) دراسة منهجية	١٢٣٠
القسم الثاني	١٢٤٢
النص المحقق	١٢٤٧
الخاتمة	١٢٨٦
الفهارس	١٢٨٨
المصادر والمراجع	١٢٨٩